



مَبْرَقُ الْأَلَّوَادِ الصَّاحِبِ

كَيْفَ نَفَرُّ
نَانِجُ الْأَلَّوَادِ الصَّاحِبِ؟



حقوق الطبع والترجمة ممتدة لكل محبي آل البيت الأطهار والصحابة
الأخيار بشرط عدم إجراء أي تعديل بالإضافة أو الحذف أو التغيير إلا
بإذن خطبي من مبرة آل والأصحاب

طبعه الأولى
١٤٦٧ - ٢٠٠٦ هـ

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

مبرة آل والأصحاب

كيف نقرأ تاريخ آل والأصحاب ؟

تأليف عبد الكريم بن خالد الحربي

ط ١ - الكويت مبرة آل والأصحاب - ٢٠٠٦ م

٩٦ ص (سلسلة قضايا التوعية الإسلامية ٣)

ردمك : ٠ - ٨ - ٦٣٥ - ٩٩٩٠٦

رقم الإيداع : ٥٦٨ / ٢٠٠٦

هاتف : ٢٥٦٠٣٤٦ فاكس : ٢٥٦٠٢٠٣

E - mail : info@almabarrah.net

www.almabrrah.net

رقم الحساب : بيت التمويل الكويتي ٢٠١٠٢٠١٠٩٧٢٣



مَبْرَأةُ الْأَكْوَادِ الصَّاحِبِ

كَيْفَ فَتَرَأْ

نَاتِحَ الْأَوَّلَاءِ الصَّاحِبِ؟

تألِيفُ

عَبْدُ الدِّينِ بْنِ خَالِدِ الْجَزَرِيِّ

نقْدِ الْمُنْكَرِ

الشَّيْخُ الدِّكْرِيُّ عَاصِمُ الْقَرْنَى

الشَّيْخُ الدِّكْرِيُّ حَامِلُ الشَّفَّى الْعُوَنِيِّ

الطبعة الأولى
١٤٦٧ - ٢٠٠٦ هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٦ / ٢٢٩٥٢

I . S . B . N
977 - 5291 - 32 - 1

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر . إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الحربي ، عبد الكريم بن خالد
كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟ / تأليف عبد الكريم بن خالد الحربي ..
- الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري ، ٢٠٠٦

٩٦ ص ؛ ٢٤ سم

٩٧٧ ٥٢٩١ ٣٢ ١ تدمك

١- الصحابة والتابعون

أ- العنوان

٩٥٣٠٢

إنشاء المبرة وأهدافها^(*)

تأسست في دولة الكويت طبقاً لأحكام القوانين الصادرة في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والمبرات الخيرية والقرارات المنفذة لها ، مبرة أطلق عليها اسم « مبرة آل والأصحاب » مقرها مدينة الكويت .

وقد تم إشهارها بموجب قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٨ / ٢٠٠٥ وقد سجلت المبرة في إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت رقم ٢٣ .

أهداف المبرة :

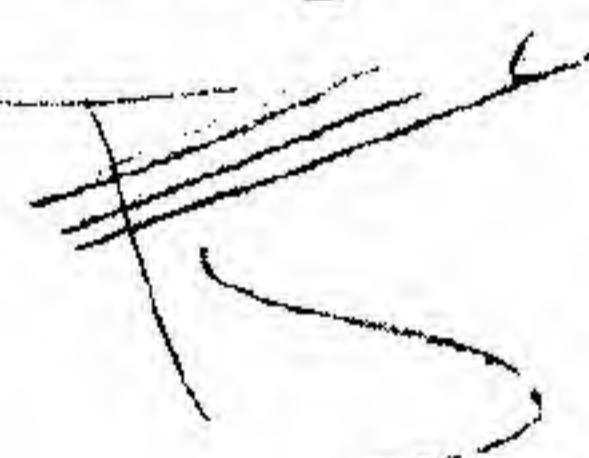
- ١- العمل على غرس محبة آل (آل البيت) الأطهار والأصحاب (الصحابة) الأئمّة الأئيّار في نفوس المسلمين .
- ٢- نشر العلوم الشرعية بين أفراد المجتمع وخصوصاً تلك المتعلقة بتراث آل والأصحاب من عبادات ومعاملات .
- ٣- التوعية بدور آل والأصحاب ، وما قاموا به من خدمات جليلة لنصرة الإسلام والدفاع عن المسلمين وتحقيق هدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .
- ٤- دعم الوحدة الوطنية وزيادة التقارب بين شرائح المجتمع من خلال تجليه بعض المفاهيم الخاطئة التي رسخت في نفوس بعض المسلمين عن أهل البيت الأطهار والصحابة الأئمّة الأئيّار .

(*) حرفيًا من واقع النظام الأساسي للمبرة الصادر بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

نَفْعُ الْمُهْمَّةِ
الشَّيْخُ الْدِكْوُرُ عَاصِمُ الْقِرْبَانِيُّ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ
 وَالْآهِ .

فقد قرأت كتاب (كيف نقرأ تاريخ الأل والأصحاب ؟) للشيخ
 الداعية عبد الكريم الحربي فوجده قد حاز قصب السبق في حُسْنِ
 استدلاله وقوة حجته وبراعة أسلوبه وجمال سياقه ، فكان بحق
 سِفْرًا في تصحیح المعتقد في باب الأل والأصحاب على منهج
 سلف الأمة أهل العلم والإيمان ، وهو من يُوثق بعلمه وفهمه ،
 فجزاه الله خير الجزاء على تأليفه هذا وبقية كتبه ومشروعه عن
 الأل والأصحاب وتقبّل منه وتوّلاته

د. عاصم القرني


١٦/٢/٢٠١٤

نَفَّذَ الْمُنْزَهُ
الشَّيْخُ الْدِكْرُ حَالِمُ الشَّفِيقُ الْعَوْنَى

الحمد لله ذي الجلال ، والصلاه والسلام على رسول الله
وأزواجه والآل . أما بعد :

فقد قرأت كتاب الأخ الفاضل عبد الكريم بن خالد الحربي
الموسوم بـ (كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟) ، فَأَلْفَيْتُه على
اختصاره قد وَضَّحَ معالم مهمَّةً للتعامل السليم مع كتب التاريخ ،
خاصة فيما يتعلّق بتاريخ الخلفاء الراشدين وما يتعلّق بسير وترجمات
الصحابَة رضي الله عنهم أجمعين وفضائل آل بيت رسول الله
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ .

وقد تميَّزَ البحثُ بجمع معلومات وخلاصات بحوث معاصرة
في موضوعه ، مضيًّفاً إليها ما توصلَ إليه الكاتب (وَفَقَهَ اللهُ
تعالى) فيسَرَ بذلك الوقوف على المنهج الذي لا يجوز أن يُغفلَه
الباحثُ عن الحقيقة ، وأعانَ من أرادَ أن يعرِفَ كيفية النقد
والتمحِيص لروايات تاريخية خطيرة الشأن .

وهذا الكتاب أَعْدَهُ خطوةً أولى و مهمَّة لاستكمال مشروعه ، من
جهة استيعاب كتب التاريخ ومناهجها ، والتنبيه على مواطن الخلل
ومواطن الصواب فيها ، مع توضيح معالم النقد التاريخي بصورة
دقيقة كاملة .

ولو لم يكن في هذا البحث إلا بيان الخطأ الكبير الذي يمارسه بعض الكتاب من نقلٍ وتكريير لبعض الروايات التاريخية دون أي نقد أو تمحيص ، ولربما كان هذا النقل والانتقاء مبنياً على الهوى والتشويه المتعمد لحقائق التاريخ ، لكفى أن هذا البحث قد فضح هذا المنهج ، وبيّن معالم المنهج الصحيح .

فأسأل الله تعالى للأخ الباحث التوفيق ، وأن يُكمل مشروعه هذا ، وأن ينفع بكتابه القيم الذي أقدمه ، وأن يكتب له القبول في الدنيا والآخرة .

والحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفي أثره واتقى حده .

في ٣٠ / ١٠ / ١٤٢٧ هـ

وكتب

د . الشريف حاتم بن عارف العوني

عضو مجلس الشورى

والأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى

والمحترف العام على اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء ﷺ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَقْرِئُهُ مَوْلَفُهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ تَارِيَخَ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلَيْنَ مُشْرِقًا نَّقِيًّا ،
 وَالصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بَعَثَ اللَّهُ هَادِيًّا نَّبِيًّا ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحِيهِ
 وَمَنْ وَالاَهُ ، وَمَنْ كَانَ تَقِيًّا .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ صِيَانَةَ تَارِيَخِنَا الْإِسْلَامِيِّ الْمَجِيدِ ، وَاسْتِنْقَادُهُ مِنْ
 أَيْدِي الْعَابِثِينَ ، وَكَذِبِ الْحَاقِدِينَ وَجَهْلِ الْجَاهِلِينَ ؛ مِنْ وَاجِبَاتِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، فَلَا يَتَرَكُ بِأَيْدِيِّ الْمُسْتَشْرِقِينَ يَتَخَذُونَهُ غَرَضًا
 وَلَا بِأَيْدِيِّ الْمُتَخَازِلِينَ - سَهْوًا أَوْ عَمَدًا - لِيَنْتَقُوا مِنْهُ مَا يَشِينُ
 الْأَجْدَادَ وَالْأَمْجَادَ ، فَيَأْخُذُونَ هَذَا وَيَتَرَكُونَ ذَلِكَ ، لِحَاجَةِ فِي
 نُفُوسِهِمْ ، وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا يَكْتُمُونَ .

وَفِي هَذَا الْعَصْرِ نَجُدُ شُعُوبًا وَأُمَمًا تَحَاوُلُ أَنْ تَصْنَعَ لَهَا تَارِيَخًا ،
 فَتَجْمَعُ الْأَحْجَارُ وَالْأُوراقُ ، وَتَحْفَرُ الْأَنْفَاقَ ، وَتَهْدُمُ الْمَنَازِلَ ،
 وَتَخْرُبُ الْمَسَاجِدَ . . . بِزَعْمِ أَنَّ هَنَالِكَ لَهُمْ تَارِيَخًا وَتَرَاثًا ، مَمَّا
 حَمَلُهُمْ عَلَى التَّنْقِيبِ وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيبِ عَلَى أَمْلِ الْعَثُورِ عَلَى هَذَا
 التَّارِيَخِ الْمَرْعُومِ . وَلَيْسَ هَذَا حَالُ تَلْكَ الْأَمْمَةِ فَقَطُّ ، بَلْ هُوَ حَالُ
 الْكَثِيرِ مِنَ الشَّعُوبِ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، بَلْ وَفِي كُلِّ عَصْرٍ .

فما بالُ أُمَّتِنَا ؟ لديها هذا التاريخُ المشرقُ مخطوطاً ومطبوعاً ولا يُولونَه اهتماماً ؟! مِنْ هذا المنطلقِ كان لِزَاماً علينا قراءةُ تاريخِنا قراءةً تَمْحِيَصٍ وتحقيقٍ ، وغُربلته مما يُشُوبُه ، وتنقيةُه مما اخْتَلَطَ به ؛ ليخرجَ مُشرقاً ناصعاً نقِيَاً ، فينفعَ الناسَ ، ويكونَ كما قالَ ربُّنا عزَّ وجلَّ : ﴿فَإِنَّمَا الْزَّبَدُ فِيذَهَبٍ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالُ﴾ [الرعد : ١٧] .

لذا كانت هذه الورiqاتُ ، التي أردنا أن تكونَ نبراساً وطريقاً مُمَهِّداً لِمَنْ أرادَ أَنْ يُطالعَ تاريخَنا مِنْ مَصادرِه ومَظاَنِه الصَّحِيحةِ ليطمئنَ قَلْبُهُ ، ويَزُولَ عنَّهُ ما أُشْكِلَ عَلَيْهِ وَأَبْهَمَ .

وقد جعلتها في خمسة أبواب وختامة :

الباب الأول : أسباب القصور في قراءة التاريخ

الباب الثاني : قواعد في رد الشبهات حول تاريخ آل البيت والصحابة

الباب الثالث : قواعد في رد الشبهات حول آل البيت

الباب الرابع : من أَهْمَّ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ في التاريخِ الإِسْلَامِيِّ

الباب الخامس : كُتُبُ شَوَّهَتِ التَّارِيخِ الإِسْلَامِيِّ

الختامة : وقد لخصت فيها البحث .

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ .

عبدالكريم بن خالد الحزنى

البَارِكَاتُ

اسْبَابُ الْقُصُورِ فِي قِرَاءَةِ التَّارِيخِ

يمكن أن نرجع التقصير الموجود في الكثير من الدراسات التاريخية المعاصرة إلى ثلاثة أسباب^(١) :

السبب الأول

أن كثيراً من أبناء المسلمين وقعوا ضحايا لما كتبه بعض المستشرقين والمتأثرين بهم من بني جلدتنا ، وغيرهم من الكتبة المرتزقة ؛ الذين يتلقّفون الأكاذيب والترهات المختلفة في تاريخنا الإسلامي على وجه العموم ، وما يتعلّق بآل البيت النبوي الأطهار والصحابة الكرام رضي الله عنهم على وجه الخصوص .

ثم يجعلون هذه الأباطيل عمدة فيما يكتبون ، وكأنها من المسلمات ، مروجتان لها على السُّذج من القراء والدهماء ، معتمدين على كونها مُسَطّرة في ثنايا الكتب التاريخية ، وكأن وجودها في بطون الكتب كافٍ في إساغ صفة الصدق والثبوت لما تحويه من الأكاذيب والأباطيل ، متجاهلين عن تطبيق وإعمال قواعد البحث العلمي والتحقيق التي يُدندنون بها ليل نهار ؟ ! على الرغم من أن الكثير مما ينقولونه ويدرّونه ؛ إما أن يكون

(١) هذه الأسباب ذكرها الدكتور عبد العزيز دخان سلمه الله في كتابه الماتع النافع «أحداث وأحاديث فتنة الهرج» (ص ٧٣-٧٤) وقد زدنا عليها ودعمناها ببعض الأدلة المهمة والمعلومات الالزمة .

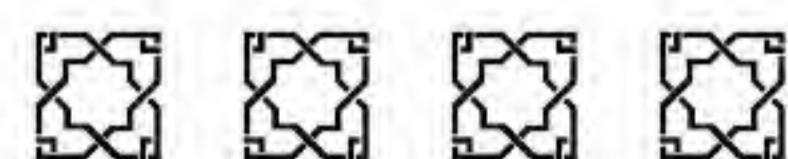
ضعيف السند ، أو موضوعاً مكذوباً ، أو ليس له أصل^(١) . والكثير منهم يعلم هذه الحقيقة ويتجاهل عنها ؛ من أجل الطعن في تاريخنا العظيم وإسقاطه ، فهم ينطلقون عند الكتابة من نوايا سيئة ، ومقاصد عدائية ، ترمي إلى الطعن والتشكيك في ثوابت هذه الأمة ، وإثارة الفتنة والاستعداء بين أبنائها ، فكيف يجوز لMuslim أن يجعل هؤلاء وما يسطرون الواسطة بينه وبين ثراه ودينه وتاريخه ؟

وهذا لا يعني أن كل المستشرقين سواء ، فهم أصناف شتى : * فمنهم من تعمد التحريف والطعن والتشكيك ؛ حقداً وحسداً وكانت دوافعه الاستشراقيّة عدائية احتلالية ؛ لنهب البلاد وقتل

(١) هذه الأصناف الثلاثة لا تقوم بها الحجّة ولا تفضي إلى التصديق : أخطرها : (الروايات التي لا أصل لها) : وهي التي ليس لها إسناد بمرة ، وإنما هو قول يذكر أو ينسب لفلان فيتلقيه عامة الناس ويتداولونه . يليها في الخطورة : (الروايات الموضوعة) ؛ وهي التي في أحد رواياتها كذاب ثبت عليه الكذب ، فهو يركب الأسانيد ويختلق الأحاديث والأخبار والقصص ؛ لأسباب شتى ليس هذا موضع بسطها ، ولكن أهمها نصرة مذهب ، أو يكون فيها راوٍ متزوك متهماً بالكذب ؛ لأن أكثر ما يرويه يُسبّب مرويات الوصاعين ، ومن سمات هذين الصنفين : أن ما يروونه يكون غريباً منكراً مخالفًا لكتاب الله الكريم والشريعة ، وأنهم ينفردون بهذه الأخبار دون أن يتابعهم عليها الرواية الثقة العدول ، وأنهم أصحاب بدع وخرافات . ثم (الروايات الضعيفة) ؛ وهي التي في أحد رواياتها ضعف لأسباب معروفة عند أئمّة الجرح والتعديل ، تمنع من تصديق ما يرويه أو يخبر به هذا الصنف وهي قسمان منها ما يصلح للمتابعة ومنها مala يصلح .

العِبَادِ ، وَإِيقَافِ الْمَدِّ الْإِسْلَامِيِّ الْحَضَارِيِّ^(١) .

* وَمِنْهُمْ - وَهُمْ قِلَّةُ - مَنْ تَعَرَّضَ لِتُرَاثِنَا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْضُوعَيَّةِ الْحِيَادِيَّةِ وَالْحِرْفَةِ الْأَكَادِيمِيَّةِ ، عَلَى إِعْوَازٍ وَقُصُورٍ يَظْهُرُ عِنْدَ أَدْنَى تَأْمُلٍ ؛ لِغَرْبَتِهِمْ عَنْ هَذَا الدِّينِ ، وَجَهْلَهُمْ بِلُغَتِهِ الَّتِي هِيَ (أُسْسُ هَذَا التُّرَاثِ وَمَحْوِرُهُ) ، فَمِنْ هَذَا : طَبَاعَةُ كِتَابٍ « الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ » لِصَلَاحِ الدِّينِ الصَّفْدِيِّ ، وَتَأْلِيفِ « الْمَعْجَمِ الْمَفَهُورُ لِلْأَفْاظِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ »^(٢) .



(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زِيدِ أَوْجَهُ الْعَبَثِ بِالْتُّرَاثِ فِي كِتَابِهِ الْفَذِّ « الرِّقَابَةُ عَلَى التُّرَاثِ دُعْوَةٌ إِلَى حِمَائِتِهِ مِنَ الْجَنَانِيَّةِ عَلَيْهِ » ، فَاسْتَرْسَلَ فِي ذِكْرِهَا وَقَالَ : « الْمُتَابَعَةُ لِلْفِيفِ مِنَ الْكُفَّارِ » الْمُسْتَشْرِقَيْنَ » بطبعِ كُتُبِ السُّحْرِ ، وَالْكَهَانَةِ ، وَالشَّجَرِ ، وَالْقَصَصِ الْكَاذِبِ وَالْأَدَبِ الْمَكْشُوفِ ، وَكُتُبِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُضَلَّةِ ، كُلُّ بَقَدْرٍ مَا اسْتَبْطَهُ مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهْوَاتِ الَّتِي تُضِرُّ الْخَلْقَ ، وَتُغْضِبُ الْخَالِقَ سُبْحَانَهُ ، وَهَذَا مِنَ الدُّعْوَةِ إِلَى الْضَّلَالِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « مَنْ دَعَا إِلَى هُدَىٰ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبَعَهُ لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبَعَهُ لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا » رواهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ الشَّنَنِ » اهـ .
(ص ١٦-١٧ دارِ العاصِمةِ) .

وَأَشَارَ - وَفَقَهَ اللَّهَ - فِي الْحَاشِيَةِ لِشَيْءٍ مِنْ كَيْنِدِ « الْمُسْتَشْرِقَيْنَ » ؛ حِيثُ قَامَتْ (جَامِعَةُ السَّرِيبُون) بِتَبْنِي طَبَاعَةِ كِتَابِ « الْفَتْوَاهُتِ الْمَكْيَيَّةِ » لِابْنِ عَرَبِيِّ الْمُلْحَدِ .

(٢) وَقَدْ حَذَفُوا مِنْ « الْمَعْجَمِ » بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِفِرِيْضَةِ الْجَهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ !؟

السبب الثاني

غياب العلم الشرعي ، وقلة الوعي والمعرفة ، والجهل بمناهج علماء التاريخ وقواعدهم ذات الصلة بتدوين وسرد الروايات التاريخية .

بعض العلماء مثل الإمامين : (الطبرى وابن كثير) لم يشترطا في كتابيهما إيراد الصحيح والإعراض عن السقىم من المرويات والقصص والواقع والأحداث ، بل سلكوا مسلكاً وانهنجوا منهجاً محدداً أشاروا إليه في مقدمات كتبهم ؛ ليكون القارئ على بيته من الأمر .

لكن الكثير من المفكرين والكتبة والمثقفين على وجه العموم ؛ كانوا في مغزل وما زالوا عن تلکم القواعد والمقدمات ، فكان الجهل بها وإهمالها سبباً لفقدان بحوثهم وكتاباتهم الكثير من الموضوعية والمصداقية وإصابة الحق ..

إذن : من الأهمية بمكان أن نقرأ مقدمة أي كتاب ليتضح لنا منهجه كاتبه .

ولبيان حقيقة ما أسلفنا ؛ نسوق إليك أخي القارئ مثلاً على أهمية الوقوف على قواعد ومناهج المؤرخين ، وهو : منهجه الإمام ابن جرير الطبرى رحمه الله في تاريخه .

بِيَانِ مَنْهَجِ الْأَمَامِ الطَّبَرِيِّ فِي كِتَابِهِ
تَارِيخِ الْأَمَمِ وَالْمُلُوكِ

ها هو الإمام ابن حَرِيرِ الطَّبَرِيُّ^(١) يكشفُ لنا عن منهجهِ في مُقدَّمةِ كتابِهِ فيقولُ : « . . ما يَكُنْ فِي كِتَابِي هَذَا مِنْ خَبَرٍ ذَكْرَنَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمَاضِينَ ، مَا يَسْتَنْكِرُهُ قَارئُهُ ، أَوْ يَسْتَشْبِهُ سَامِعُهُ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا فِي الصَّحَّةِ ، وَلَا مَعْنَى فِي الْحَقِيقَةِ فَلَيَعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِنَا ، وَإِنَّمَا أُتَيَ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ نَاقِلِيهِ ، وَأَنَّا إِنَّمَا أَدَيْنَا ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا أُدْيَ إِلَيْنَا » اه^(٢) .

إذن : الإمام الطَّبَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ يُبَيِّنُ لِلقارئِ بوضوحٍ وجلاءً أَنَّهُ لَمْ يَشْرَطِ الصَّحَّةَ فِيمَا يَسْوَقُهُ مِنْ مَرْوِيَاتٍ فِي كِتَابِهِ هَذَا ، وَأَنَّ الْعُهْدَةَ فِيمَا يَنْقُلُهُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الرِّوَاةِ التَّقَلِّةِ ، وَأَنَّهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ كَانَ نَاقِلاً أَمِينًا ، لَا مُحَقِّقًا فَاحْصَا . فَبَعْضُ مَنْ رَوَى عَنْهُمُ الطَّبَرِيُّ جَمِيعًا بَيْنَ الْكَذِبِ وَكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ ، مِنْ هَؤُلَاءِ :

١- مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِيِّ شَيْخُ الطَّبَرِيِّ ؛ فَقَدْ أَكْثَرَ الطَّبَرِيُّ مِنْ

(١) الطَّبَرِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ حَرِيرٍ بْنِ يَزِيدَ أَبُو جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ . مُفَسِّرٌ وَمُحَدِّثٌ وَمُؤْرِخٌ وَفَقِيهٌ وَأُصُولِيٌّ ، إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ . وُلِدَ بِأَمْلَ طَبْرِيَّةَ سَنَةَ (٤٢٤ هـ) وَتَوَفَّى سَنَةَ (٣١٠ هـ) ، مِنْ تَصَانِيفِهِ : « تَارِيخُ الْأَمَمِ وَالْمُلُوكِ » وَ « جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ » .

(٢) « تَارِيخُ الْأَمَمِ وَالْمُلُوكِ » (٥٢/١) .

الرواية عنه في كتابيه : « التّارِيخ » و « التّفسِير » على الرغم من أنَّ مُحَمَّداً هذا قد رُمِيَ بالكَذِبِ والوَضْعِ ، وهو ضَعِيفٌ سَاقِطٌ الحديث عند السَّوادِ الأَعْظَمِ مِنْ عُلَمَاءِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ^(١) .

٢. لُوطُ بْنُ يَحْيَى أَبُو مِحْنَفٍ ؛ له روایاتٌ كثيرةٌ في « تاریخ الطّبری » بلغت (٥٨٥) روايةً ، تعرَّضَ فيها لأحداثٍ ووقائعٍ مهمَّةٍ منَ التاریخ الإسلاميِّ ابتدأَتْ مِنْ وفاة الرَّسُول ﷺ إلى سُقوطِ الدولةِ الْأُمُوَّةِ ، ولُوطُ هذا مَقدُوحٌ فيه عند عُلَمَاءِ الحديث .

- قال ابنُ معِينٍ : « ليس بشيءٍ » .

- وقال ابنُ حِبَّانَ : « يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثَّقَاتِ » .

- وقال الذَّهَبِيُّ : « إِخْبَارِيٌّ تَالِفُ »^(٢) .

فظَهَرَ بهذا المثالِ أهميَّةُ الاطلاعِ على مَناهِجِ وشُرُوطِ الْعُلَمَاءِ في كتابتهم للتاریخِ وفهمها ، وضرورةُ استحضارِها أثناءَ مطالعةِ كتابِ هذا الإمامِ أو ذاك . والأمرُ نفسه ينسحبُ على باقي كُتبِ الأخبارِ والتاریخ ، بل على سائرِ كُتبِ التُّراثِ وفنونِه المتنوعة . وبعضُ هؤلاءِ المؤرِّخينَ كانَ مَنهجُهم نقلَ هذه الروایات

(١) انظر : « ميزان الاعتدال » (٣/٥٣٠-٥٣١) .

(٢) انظر كتابَ : « مرويات أبي مِحْنَفٍ (لُوطِ بْنِ يَحْيَى الْأَزْدِيِّ) في تاریخ الطّبری » : عصرُ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدِيَّةِ » (ص ٤٨٧ - الخاتمة) . للدكتور يَحْيَى بن إبراهيم اليحيى . (ط ١ دارِ العاصمة/الرياض - ١٤١٠ هـ) .

والأخبار مُسندةً بغضّ النظر عن حال رجال أسانيدها ، سيرًا على القول الشائع : « مَنْ أَسْنَدَ فَقْدَ أَحَالَ » ، تقليدًا منهم ومحاكاةً لبعض علماء الحديث في تدوين الحديث ، إذ إنهم يكتبون كُلَّ المرويات المُسندة كمرحلة أولية ؛ ثُمَّ تأتي المرحلة التالية . وهي الفارق بين المؤرّخين والمُحَدِّثين - حيث يقومون بالتنقیح والتفتيش والتحقيق وتمييز الصَّحِيحِ مِنَ الْضَّعِيفِ .

وقد أشار إلى هذا المنهج الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ مُبِينًا طريقةً ومنهج أكثر الأقدمين في الرواية ، فيقول : « أكثر المُحَدِّثين في الأعصار الماضية مِنْ سَنَةِ مائتين وَهَلْمَ جَرَّا إِذَا ساقوا الحديث بإسناده ؛ اعتقدوا أنهم بَرَئُوا مِنْ عَهْدِهِ » اهـ^(١) .

وبالطبع يقصدُ الحافظ الرواة النَّقَلَة ، لا الأئمة النُّقَادَ عُلَمَاءُ الرواية والجَرْح والتعديل ، حُرَّاسَ الدِّين مِنَ التَّحْوِيرِ والتَّبْدِيلِ ، الذين يُطْبِقُونَ عَلَى الرَّاوِي والمَرْوِيِّ قواعدَ وقوانينَ القبولِ والرَّدِّ الصَّارِمَةَ ، تلك القواعدُ التي لا يوجدُ لها شَبِيهٌ ولا مَثِيلٌ في التجربة الإنسانية وأطوارها الحضارية .

فالواجب على القارئ - إن كان مؤهلاً - أن يتحققَ مِنْ مروياتِ هذا الكتاب أو ذاك على ضوءِ قواعدِ المُحَدِّثين النُّقَادِ ، وهو ما يُطلقُ عليه :

(١) « لسان الميزان » (٣/٧٥) - ط المعرفة النظمية) : ترجمة الإمام سليمان بن أحمد الطبراني صاحب « المعاجم الثلاثة » : (الكبير والأوسط والصغير) .

علم « مصطلح الحديث » المخول بالكشف عن حال المرويات والأخبار ونالقيها من حيث القبول والرّد ، بواسطة أمرين :

الأول : البحث والتفيش عن حال الرواية النّقلة لهذه المرويات اعتماداً على أقوال الجهابذة النّقاد من أئمّة الجرح والتعديل^(١) ، فمن كان صالحًا ثقة ؛ قبلت مروياته . ومن كان طالحًا ضعيفاً ، رُدّت مروياته ولا كرامة .

الثاني : النّظر في مُتون هذه المرويات ونقدُّها بمطابقتها على كتاب الله تعالى والسنّة الصّحيحة الثابتة والأصول العامة المستنبطة منها ؛ لمعرفة المُنكر منها من المحفوظ ، والنّاسخ من المنسوخ .

هذا إن كان القارئ مؤهلاً لإجراء هذه البحوث وتحقيقها ، مطلعًا ذا دربةٍ وممارسة لهذا العلم الشّريف الدّقيق ؛ وإلا فعليه أن يتقي الله تعالى ويُحيل الأمر إلى أهله أصحاب الاختصاص من أهل البحث والمعرفة العدول الثّقات .

(١) كالإمام أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وشعبة وابن المبارك والرازي أو ابن حجر والذهبي وغيرهم من فحول هذا العلم المبارك ورجاله ، وأقوال هؤلاء الأئمّة موجودة في كتب مخصصة تسمى كتب الرجال مثل كتاب الجرح والتعديل للرازي وتهذيب الكمال للمزي واختصره الإمام ابن حجر في كتاب اسماه تهذيب التهذيب ثم اختصر هذا في كتابه القيم تقريب التهذيب وللذهبي كذلك كتب كثيرة من أهمها ميزان الاعتدال وهناك مصنفات غير هذه كثيرة منها ما يهتم بالضعفاء ومنها ما يختص بالثّقات وhelm جرّا .

السبب الثالث

ما يُندِنُ به بعض الكتبةِ مِنْ إِمْكَانِيَّةِ التَّسَاهُلِ فِي رَوَايَةِ التَّارِيخِ ، خاصَّةً فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْقَبَةِ الْأُولَى مِنْ تَارِيخِ الْإِسْلَامِ مَقَارَنَةً بِالْتَّشَدُّدِ فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَهُوَ لِعْنَةُ اللَّهِ مِنْ أَكْبَرِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا مُتَشَقَّفُونَا ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْنٌ مِنْ أَلْوَانِ التَّأْثِيرِ بِالْمَنْهَاجِ التَّارِيْخِيِّ الْغَرْبِيِّ ، الَّذِي لَا يَهْتَمُ بِنَقْلِ الْأَسَانِيدِ ، وَأَكْبَرُ مَثَالٍ عَلَى ذَلِكَ ؛ أَنَّ الْإِسْنَادَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ (الْإِنْجِيلِ) ؛ مُنْقَطِعٌ بِمِئَاتِ السَّنِينِ وَهُوَ كَتَابُهُمُ الْمَقْدَسُ فَمَا بِاللَّكِ بِغَيْرِهِ !

إِنَّ تَارِيَخَ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُوَ جَزْءٌ مِنْ دِيَنِنَا لَا يَصْحُّ بِحَالٍ أَنْ نَسُوَّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَارِيَخٍ آخَرَ ، أَوْ أَنْ نَتَسَاهَلَ فِي أَخْذِهِ وَرَوَايَتِهِ ، فَأَيُّ إِجْحَافٍ أَوْ تَمَيِّعٍ فِي حَقِّ هَذَا التَّارِيَخِ وَتَوْثِيقِهِ سَوْفَ يَعُودُ أَثْرُهُ حَتَّى عَلَى الدِّينِ ، وَعَلَى صِحَّةِ الْأَحَادِيثِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ .

وَلَنَا فِي طُعُونٍ بَعْضٍ مِنْ فِي قَلْبِهِ دَخَنٌ فِي رَأْوِيَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١) ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ الْكَبِيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْضَحُ مَثَالٍ .

(١) أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ عَامِرٍ بْنِ عَبْدِ ذِي الشَّرِيْ، مِنْ دَوْسٍ ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ ، أُخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ ، وَلَهُ رَوَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ آيَةً فِي الْحَفْظِ ، فَقَدْ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَهُ وَلَأُمِّهِ ، تُوْفِيَ سَنَةً (٥٥٧ هـ) ، أَكْثَرُ مِنْ الرَّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَلَغَتْ رَوَايَاتُهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ (٥٣٧٤) =

إنَّ بعضَ الْبَاحِثِينَ يَصْوِلُونَ وَيَجْوِلُونَ فِي مَنَاقِشَةِ بَعْضِ الْوَقَائِعِ
وَالْأَحَدَاثِ التَّارِيْخِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ ، مَا بَيْنَ مُثْبِتٍ وَنَافِِ ،

= روایةً عَلَى مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ « جَوَامِعُ السِّيَرَةِ » ، انْظُرْ تَرْجِمَتَهُ فِي «
الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ » لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ .

وَقَدْ وَجَهَتْ سَهَامُ النَّقْدِ مِنْ قَبْلِ أُولَئِي الْأَهْوَاءِ إِلَى هَذَا الصَّحَابَيِّ الْجَلِيلِ (أَبِي هُرَيْرَةَ)
رَضِوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ تَعْجِبًا مِنْ كَثْرَةِ روَايَاتِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ !
فَصَنَفَ مُحَمَّدُ أَبُو رِيَّةَ كِتَابَهُ : « أَبُو هَرِيرَةَ شِيخُ الْمُضِيرَةِ » مُتَطَاوِلًا عَلَى شَخْصِ هَذَا
الصَّحَابَيِّ الْجَلِيلِ ، وَصَنَفَ عَبْدُ الْحَسِينِ شَرْفُ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ كِتَابَهُ « أَبُو هَرِيرَةَ » وَتَعْجِبُ مِنْ
كَثْرَةِ روَايَاتِهِ ، مَعَ أَنَّ هَنَاكَ مِنْ رَوْيَ أَصْعَافَ أَصْعَافِ مَرْوِيَاتِ الصَّحَابَيِّ الْجَلِيلِ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَمَثَلًا عَبْدُ الْحَسِينِ شَرْفُ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ « الْمَرَاجِعَاتِ »
(ص ٣٠٨ طِ مَكْتَبَةِ الْأَلْفَيْنِ) : « وَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِأَبْنَانَ بْنِ عُثْمَانَ : إِنَّ أَبَانَ بْنَ تَغلِبِ
رَوَى عَنِي ثَلَاثَيْنَ أَلْفَ حَدِيثًا ، فَارَوْهَا عَنِي » اه . وَهَذَا النَّصُّ فِي « رَجَالُ النَّجَاشِيِّ »
(٧٨-٧٩ ، ط ١) : دَارُ الْأَضْوَاءِ ، تَحْقِيقُ : مُحَمَّدُ جَوَادُ النَّائِنِيِّ) . وَكَذَلِكَ (جَابِرُ
الْجَعْفِيُّ) : - أَحَدُ الرَّوَاةِ الَّذِينَ يَجْلِهِمْ صَاحِبُ الْمَرَاجِعَاتِ - ؛ بَلَغَتْ روَايَاتُهُ (٢١٠) أَلْفَ
رَوَايَةً ، أَيْ مَا يَقْرُبُ مِنْ رَبِيعِ مَلِيُونِ رَوَايَةً ! أَلِيْسَ هَذَا الْعَدْدُ الضَّخْمُ مِنْ هَذَا الرَّاوِيِّ أَوَّلَى
بِالْتَّعْجِبِ وَالْدَّهْشَةِ مِنْ عَدْدِ مَرْوِيَاتِ الصَّحَابَيِّ الْجَلِيلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ وَقَدْ ذَكَرَ
الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْأَعْظَمِيُّ أَنَّ أَحَادِيثَ أَبِي هَرِيرَةَ هِيَ (١٣٣٦) حَدِيثًا فَقَطْ وَذَلِكَ بَعْدَ
حَذْفِ الْأَسَانِيدِ الْمُكَرَّرَةِ « أَبُو هَرِيرَةَ فِي ضَوْءِ مَرْوِيَاتِهِ » (ص ٧٦) ، وَمَعْرُوفٌ كَذَلِكَ لِدِيِّ
أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ أَنَّ هَذَا الصَّحَابَيِّ الْجَلِيلِ لَمْ يَنْفَرِدْ إِلَّا بِأَحَادِيثِ يَسِيرَةٍ عَنْ بَاقِيِّ الصَّحَابَةِ أَمَا
الْبَاقِي فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْجَمِيعِ ، وَقَدْ تَكَفَّلَ بِالرَّدِّ عَلَى شَبَهَاتِ أَبِي رِيَّةِ غَيْرِ
وَاحِدِ الْعُلَمَاءِ مُثَلِّ الْعَالَمَةِ الْمُعَلِّمِ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ « الْأَنْوَارُ الْكَاشِفَةُ » ، وَالدَّكْتُورُ
مُحَمَّدُ أَبُو شَبَهَةِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي « دَفَاعِ عَنِ السَّنَةِ » ، وَعَبْدُ الْمُنْعَمِ الْعَزِيِّ فِي كِتَابِهِ « دَفَاعُ عَنِ أَبِي
هَرِيرَةَ » ، وَأَمَّا فِي الرَّدِّ عَلَى شَبَهَاتِ عَبْدِ الْحَسِينِ شَرْفِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ فَقَدْ أَجَادَ الشَّيْخُ الْفَاضِلُ
عَبْدُ اللَّهِ النَّاصِرُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ فِي « الْبَرَهَانُ فِي تَبْرِئَةِ أَبِي هَرِيرَةَ مِنِ الْبَهْتَانِ » .

ويقدم كُلُّ طَرْفٍ دَلِيلَهُ وَحُجَّتَهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ لَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا كَبِيرٌ فَائِدَةٌ أَوْ عَمَلٌ ، فَمَا بِالْكَ بِتَارِيخِ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ وَحَصُونَهُ الْمَنِيعَةِ ؟

وَهَذَا لَا يَعْنِي وَجُوبَ مُعَامَلَةِ جَمِيعِ أَخْبَارِ (الْحِقْبَةِ الْأُولَى) مِنْ تَارِيَخِنَا مُعَامَلَةِ الْأَحَادِيثِ مِنْ حِيثُ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ ، بَلْ يَجُبُ التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ .

- فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَالآثَارُ عَنِ الْآلِ وَالْأَصْحَابِ تَحْكِي زُهْدَهُمْ وَشَجَاعَتَهُمْ وَكَرَمَهُمْ وَتَضْحِيَتَهُمْ وَحُسْنَ خُلُقِهِمْ وَجَمَالَ طَبَائِعِهِمْ وَلُطْفَ سَجَایَاهُمْ ، وَلَمْ تَكُنْ خَارِجَةً عَنِ الْأُصُولِ الْعَامَّةِ لِلشَّرِيعَةِ ، وَلَا هِيَ مِمَّا تَأْبَاهُ الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ ؛ فَلَا مَانِعٌ مِنْ ذِكْرِهَا وَرُوَايَتِهَا وَكِتَابَتِهَا ؛ لَأَنَّهَا لَا تَمَسُّ أَوْ تَخْدُشُ أَصْلًا شَرِيعِيًّا ، وَلَا يَوْجُدُ فِي رُوَايَتِهَا ضَرُرٌ أَوْ مَسَاسٌ لِمَقَامِ الْآلِ وَالْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

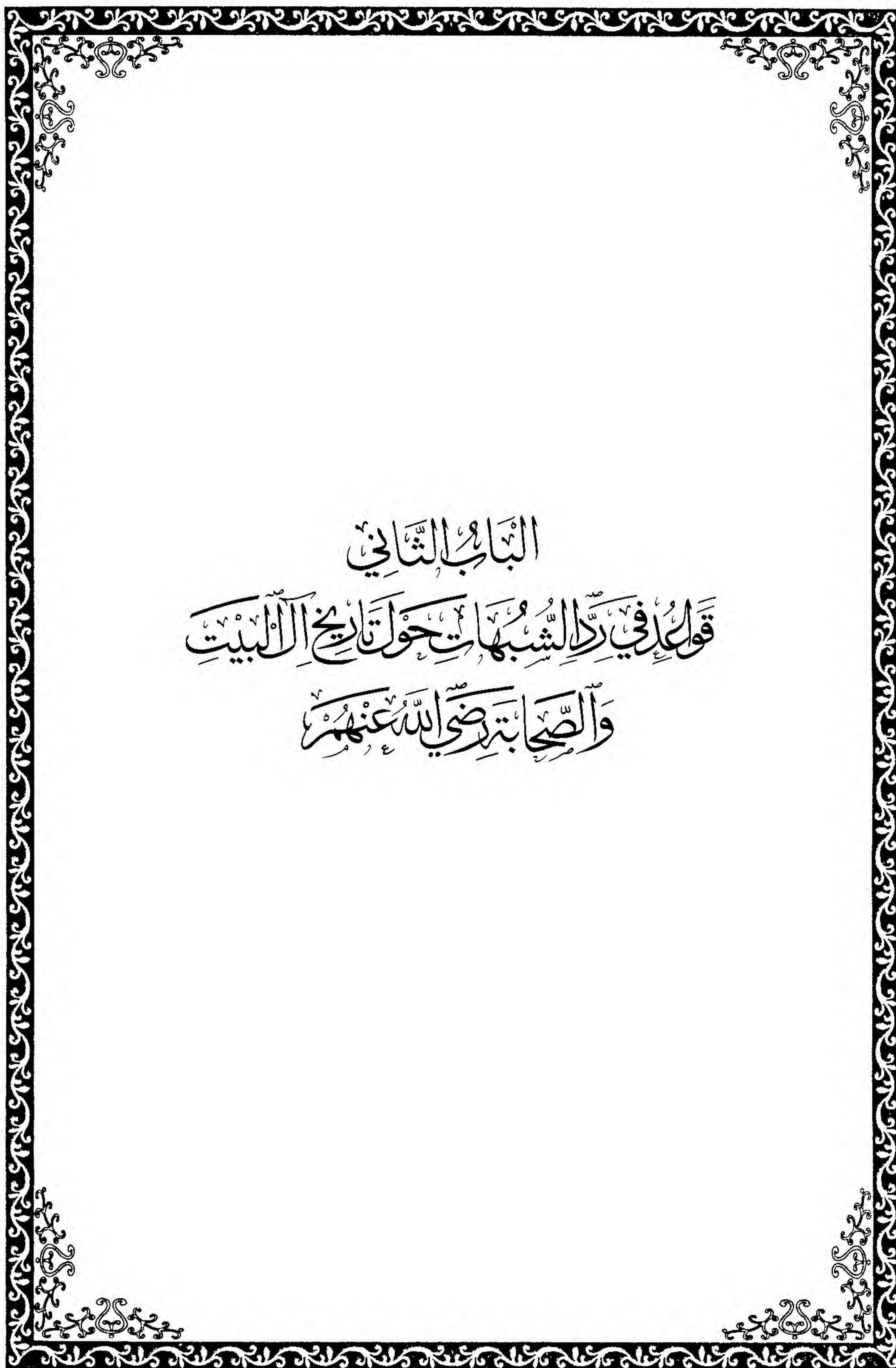
- أَمَّا إِنْ كَانَتْ تَلْكَ الْأَخْبَارُ تَتَنَاوِلُ الْفِتْنَ ، أَوْ بَعْضَ الْمُوَاقِفِ الْحَاسِمَةِ ، أَوْ بَعْضَ مَا يُسْيِي إِلَى مَقَامِ الْآلِ وَالْأَصْحَابِ ، أَوْ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْعَامَّةِ ، أَوْ تَخْلُلَهَا بَعْضُ الشَّوَّائِبِ الَّتِي تَمْجِهُهَا وَتَأْبَاهَا الْفِطْرَةُ السَّوَيَّةُ .

فَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْأَخْبَارِ لَابْدَ مِنَ النَّظَرِ فِي أَسَانِيدِهَا نَظَرًا دَقِيقًا ،

وْمُحاكمَتِها مُحاكمةً عَادِلَةً .

هَذِهِ هِيَ الْأَسْبَابُ الْثَلَاثُ الْجَوْهِرِيَّةُ الَّتِي دَخَلَ مِنْ خَلَالِهَا التَّقْصِيرُ
فِي قِرَاءَةِ وَعَرْضِ وَنَقْلِ التَّارِيَخِ الْإِسْلَامِيِّ .





نَسْطَعِيْعُ أَنْ نُلْخِصَ الْاَتَهَامَاتِ وَالشُّبَهَاتِ الْمُوجَهَةِ إِلَى تَارِيْخِ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

الْقَسْمُ الْأَوَّلُ : رَوَايَاتُ وَأَخْبَارُ ضَعِيفَةٌ : بَاطِلَةٌ سَنَدًا ، وَمُنْكَرَةٌ مَمْتَنًا ، وَهَذِهِ تُوْجَدُ بِكَثْرَةٍ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي يَجُبُ الْحَذْرُ عَنِ قِرَاءَتِهَا ، لِمَا فِيهَا مِنَ مَرْوِيَاتٍ تَنْسَبُ إِلَى آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِمَا لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ مَقَامِهِمُ الرَّفِيعِ وَدَرْجَتِهِمُ الْعَالِيَّةِ وَسِيَّاتِي التَّعْرِيفُ بِأَهْمَمِهَا فِي بَابِ خَاصٍ بِاسْمِهِ : (كُتُبُ شَوَّهَتُ التَّارِيْخَ الْإِسْلَامِيَّ)^(١) .

فَهَذِهِ الْكُتُبُ قَدْ حَوْثَتْ بَيْنَ دَفَّيْهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالآثَارِ الْضَعِيفَةِ وَالْبَاطِلَةِ وَالْمَوْضِوَعَةِ عَلَى آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنَ الشُّبَهَاتِ هِيَ : « رَدُّهَا وَضَرْبُهَا عَرْضٌ الْحَائِطِ » ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْمَكْذُوبَاتِ لَا يَصْحُّ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُ فِي عَقِيْدَتِهِ وَدِيْنِهِ ، وَلَأَنَّ آلَ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جُزْءٌ مِنْ عَقِيْدَةِ الْمُسْلِمِ . فَكَيْفَ يُسَوِّغُ الْمُسْلِمُ لِنَفْسِهِ أَنْ يَجْعَلَ عُمْدَتَهُ فِي تَعَالَمِ دِيْنِهِ أَحَادِيثَ مُصْطَنَعَةً مَكْذُوبَةً لَا أَصْلَ لَهَا ، وَيَدَعَ النُّصُوصَ الصَّحِيْحَةَ الصَّرِيْحَةَ الَّتِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا شَكٌّ أَوْ رِيْبٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الثَّابِتَةِ الصَّحِيْحَةِ ؟ !

(١) انْظُرْ مَا سِيَّاتِي فِي الْبَابِ الْخَامِسِ ص (٧٧) .

وَهَا هُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ قَدْ طَهَرَ آلَ الْبَيْتِ ، وَزَكَّى الصَّحَابَةَ وَمَدَحَهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ آيَةٍ مُبَارَكَةٍ ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ آلِ الْبَيْتِ : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الْرِّجَسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الْأَحْزَابُ : ٣٣] . وَهَذِهِ الْآيَةُ هِيَ مَنْبَعُ فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ النَّبِيِّ ، حِيثُ شَرَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَطَهَرَهُمْ ، وَأَذْهَبَ عَنْهُمُ الرِّجَسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَبِيثَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْذَمِيمَةِ .

وَمَدَحَ الصَّحَابَةَ وَأَنْشَى عَلَيْهِمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مُبَارَكَةٍ ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاصِفًا لَهُمْ : ﴿تَرَبَّهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَتَّغَوَّنَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرَضَوْنَا﴾ [الْفَتْحُ : ٢٩] . فَبَيْنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْجَامِعَةِ حَالُ الصَّحَابَةِ بَأَنَّهُم مِنْ أَهْلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالصَّلَاةِ وَالخُشُوعِ ثُمَّ بَيْنَ مَا فِي قُلُوبِهِم مِنْ إِخْلَاصٍ وَصِدْقٍ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿يَتَّغَوَّنَ﴾ . وَهَذَا عَمَلٌ قَلْبِيٌّ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ وَالصِّدْقِ فِي طَلَبِ رَضْوَانِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ .

وَبَيْنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَذَلِكَ حَالُ الصَّحَابَةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَقَالَ سُبْحَانَهُ مُخَاطِبًا رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكُ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الْأَنْفَالُ : ٦٢-٦٣] .

فَقُلُوبُ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ مُجَمَّعَةٌ عَلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ، وَهِيَ التَّوْحِيدُ وَالإِسْلَامُ وَالْمُحَبَّةُ ، فَهَذِهِ الْآيَاتُ وَغَيْرُهَا ؟ هِيَ الْأَصْلُ الَّذِي يَنْبَغِي الرَّجُوعُ إِلَيْهِ ، وَتَرْكُ مَا يُنَقَّلُ وَيُكْتَبُ مِنْ أَحَادِيثَ

وأخبارٍ باطلةٍ في حقِّ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وصدق القائل :

حُبُّ الصَّحَابَةِ وَالْقِرَابَةِ سُّنَّةٌ

أَقْرَبَ بَهَا رَبِّي إِذَا أَحْيَانِي

فَتَانَ عَقْدَهُمَا شَرِيعَةُ أَحْمَدَ

بَأْبِي وَأُمِّي ذَانَكَ الْفَتَنَانِ

فَتَانَ سَالِكَتَانَ فِي سُبُلِ الْهُدَى

وَهُمَا بِدِينِ اللَّهِ قَائِمَتَانِ

فَكَانُوا أَلَّا النَّبِيُّ وَصَحَابُهُ

رُوحٌ يَضْمُنُ جَمِيعَهَا جَسَدَانِ^(١)

وَيَجُبُ أَنْ نَعْلَمَ جَيْدًا ؛ أَنَّ آلَ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضْوَانُ اللَّهِ

عَلَيْهِمْ لَيْسُوا بِحَاجَةٍ إِلَى أَيَّةٍ أَحَادِيثٍ مُخْتَرَعَةٍ وَمَكْذُوبَةٍ تُبَيَّنُ

فَضَائِلَهُمْ ؛ فَفَضْلُهُمْ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ جَاحِدُ .

القسم الثاني : أَحَادِيثٌ وَأَخْبَارٌ فِي فَضَائِلِ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ

وَمَحَاسِنِهِمْ ، حَوَّلْتُهَا وَقَلَّبْتُهَا أَيْدِي الْكَذِبِ وَالتَّزْوِيرِ إِلَى مَسَاوِيَ

وَمَثَالِبِ ، وَالْعَجِيبُ فِي أَصْحَابِ هَذِهِ الشَّبَهَاتِ هُوَ غَفْلَتُهُمْ عَنْ

مَعَارِضَةِ هَذِهِ الْأَبَاطِيلِ الَّتِي يَأْتُونَ بِهَا بِرَوَايَاتٍ وَأَخْبَارٍ صَحِيحةٍ

(١) انظر : نونية القحطاني .

تنسف ما يدعون وفيه يصولون وي gioلون ، فمثـال على هذه الشـبهـات والأـخـبارـ التي لها يـتـصـرـونـ وـحـولـهاـ يـدـنـدنـونـ :

* قـتـالـ أـبـيـ بـكـرـ الصـدـيقـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ لـأـهـلـ الرـدـةـ بـعـدـ وـفـاةـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ كـانـ طـاعـةـ لـرـسـوـلـ اللـهـ فـيـ أـمـرـهـ بـقـتـلـ مـنـ بـدـلـ دـيـنـهـ مـنـ الـمـرـتـدـيـنـ ، وـذـوـدـاـ عـنـ حـظـيرـةـ الـإـسـلـامـ وـالـمـسـلـمـيـنـ ، فـجـاءـ (ـالـبـعـضـ)ـ وـجـعـلـ هـذـهـ الـفـضـيـلـةـ وـالـمـنـقـبـةـ مـنـ مـسـاـوـيـ الـصـدـيقـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ وـالـعـيـاذـ بـالـلـهـ ، عـنـ طـرـيـقـ بـثـ الشـبـهـاتـ حـوـلـ هـذـاـ الـفـعـلـ الـمـبـارـكـ مـنـ خـلـيـفـةـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ ، فـزـعـمـواـ -ـ كـذـبـاـ -ـ أـنـ هـذـاـ قـاتـلـ الـمـسـلـمـيـنـ ، أـوـ قـاتـلـ الـذـيـنـ أـبـوـاـ أـنـ يـبـاعـوـهـ !

وقد تـنـاسـىـ هـؤـلـاءـ تـأـيـيدـ كـبـارـ الصـحـابـةـ لـهـذـاـ الـفـعـلـ الـمـبـارـكـ بـلـ وـإـجـمـاعـ الـأـمـةـ عـلـىـ اـسـتـحـسـانـهـ وـكـذـلـكـ تـنـاسـوـاـ تـأـيـيدـ وـمـبـارـكـةـ إـمـامـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـيـّـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ لـأـبـيـ بـكـرـ الصـدـيقـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـيـ حـرـوبـهـ ضـدـ أـهـلـ الرـدـةـ ، فـقـدـ اـسـتـشـارـ أـبـوـ بـكـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ عـلـيـّـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـيـ شـائـنـ قـتـالـ مـنـ اـرـتـدـ بـعـدـ وـفـاةـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ وـمـنـعـ الزـكـاـةـ ، فـقـالـ أـبـوـ بـكـرـ لـعـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـماـ :ـ مـاـ تـقـولـ يـاـ أـبـاـ الـحـسـنـ؟ـ قـالـ :ـ أـقـوـلـ :ـ إـنـكـ إـنـ تـرـكـتـ شـيـئـاـ مـاـ كـانـ أـخـذـهـ مـنـهـمـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ فـأـنـتـ عـلـىـ خـلـافـ سـنـةـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ .

فقال أبو بكر : أما لئن قلت ذاك لا أقاتلهم وإن منعوني عقالاً^(١). ومن الدلائل الساطعة على إخلاصه رضي الله عنه لأبي بكر ونصحه للإسلام وال المسلمين وحرصه على بقاء الخليفة واجتماع شمل المسلمين ما جاء من موقفه من توجّه أبي بكر الصديق رضي الله عنه بنفسه إلى ذي القصة وعزمه على محاربة المرتدين .

فعن ابن عمر رضي الله عنهم قال : « لما بُرِزَ أبو بكر إلى ذي القصة واستوى على راحلته أخذه علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أُحد : « لم سَيْفَكَ وَلَا تَفْجَعْنَا بِنَفْسِكَ ، وَارْجِعْ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَوَاللهِ لَئِنْ فُجِعْنَا بِكَ لَا يَكُونُ لِلْإِسْلَامِ نِظَامٌ أَبَدًا »^(٢) . فرجع الصديق رضي الله عنه أخذًا بنصح الأمين المخلص علي رضي الله عنه .

وبعد هذا كله يأتينا من يكرر عبارات الظلم والجور فيقول : « انهم كانوا يسمون القبائل التي رفضت خلافة أبي بكر باسم المرتدين ظلماً وعدواناً^(٣) .

فمن هم الذين كانوا يطلقون هذه التسمية ؟ صِفُوهم لنا ، لماذا

(١) « الرياض النضرة » لمحب الطبرى (ص ٦٧٠) « أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب » لدكتور علي الصلايى حفظه الله (ص ١٤٤)

(٢) انظر « البداية والنهاية » لابن كثير (٣١٤-٣١٥/٦) .

(٣) « كامل التجار وجريدة الارتداد » لنبيل الكرخي (٤٨) .

لم تسموهم ؟ وعلى أي برهان ودليل يعتمدون ؟ إنه ليس لديهم إلا الكذب والظلم والجور في إطلاق الأحكام ومحاكمة التاريخ بهذه الطريقة السقيمة التي لا تمت للبحث العلمي بصلة .

* وكذا قتال أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه للخوارج ؛ تحقيقاً لنبوة النبيٍّ صلى الله عليه وآلـه وسلم فيهم ، وطاعةً لأمره بقتالـهم ، فحوّلوا تلك المناقب العظيمة لعليٍّ رضي الله عنه ، وحـنـكتـهـ فيـ الـحـكـمـ وـالـإـدـارـةـ إـلـىـ سـيـئـاتـ ، وـقـصـةـ عـبـدـالـلـهـ بـنـ عـبـاسـ الـذـيـ بـعـثـهـ الـإـمـامـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ لـلـخـوارـجـ مـنـ أـوـضـحـ الدـلـائـلـ عـلـىـ مـاـ ذـكـرـنـاـ^(١) .

* وأيضاً : تنازلُ الإمام الحسن رضي الله عنه عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه ؛ تحقيقاً لنبوة النبيٍّ صلى الله عليه وآلـه وسلم بالإصلاح ، وحفظاً لدماء المسلمين ، وجمعـاً لشـمـلـهـمـ ؛ فقلبتـ هذهـ المـآـثـرـ وـالـفـضـائـلـ إـلـىـ سـيـئـاتـ ، حـتـىـ قدـحـ (ـبعـضـهـمـ)ـ فـيـ سـيـيـدـ شـبـابـ أـهـلـ الـجـنـةـ الـحـسـنـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ وـأـطـلـقـواـ عـلـيـهـ لـقـبـ : « مـذـلـ الـمـؤـمـنـينـ »^(٢) ، تـعـيـرـاـ وـتـهـكـمـاـ عـيـادـاـ بـالـلـهـ مـنـ الـخـذـلـانـ

(١) انظر « تاريخ ابن خلدون » (١٧٦/٢) .

(٢) راجع : « السير » للذهبي (٣ / ١٤٧ ، ٢٧٢) . وراجع النص في كتاب « تحف العقول عن آل الرسول » ص ٣٠٨ لابن شعبة الحراني .

والحرمان ، وتجاهل هذا الخاسِر مَدْحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِفَعْلِ الْحَسَنِ ، بِقَوْلِهِ : « إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بَهُ بَيْنَ فَتَيَّنِ عَظِيمَتِيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ »^(١) وَقَدْ كَانَ هَذَا .

- وَكَذَلِكَ جَمْعُ الْخَلِيفَةِ الْثَالِثِ عُثْمَانَ الشَّهِيدِ الصَّابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ؛ هَذِهِ الْمَنْقَبَةُ الْعَظِيمَةُ حُوَلَتْ وَقُلِبَتْ - أَيْضًا - إِلَى مَثَلِيَّةٍ وَطَعْنٍ فِيهِ ، مَعَ أَنَّ الْأَمَّةَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا يَصْفُونَ هَذَا الْفَعْلَ الْمَبَارَكَ الْمُوْفَّقَ بِأَنَّهُ فَضْيَلَةٌ كُبَرَى وَمِنْهُ عَظَمَى عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِيْنَ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ الْعَالَمُوْنَ .

وَلَذَلِكَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْهَا مِنْ يَعِيبُ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَقُولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَغْلُوْنَا فِي عُثْمَانَ وَلَا تَقُولُوْنَا لَهُ إِلَّا خَيْرًا ، فَوَاللَّهِ مَا فَعَلَ الَّذِي فَعَلَ - أَيُّ فِي الْمَصَاحِفِ - إِلَّا عَنْ مَلَأِ مَا جَمِيْعًا . أَيُّ الصَّحَابَةِ . : وَاللَّهُ لَوْلَيْتُ لَفَعَلْتُ مَثَلَّ مَا فَعَلَ »^(٢) .

وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مَا يَطْوُلُ ذَكْرُهُ مِنَ الطَّعْنِ وَقَلْبِ الْحَقَائِقِ فِي حَقِّ آلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَإِنَّمَا ضَرَبَنَا بَعْضَ الْأَمْثَالِ لِلتَّوْضِيْحِ وَالْبَيَانِ ، وَلِيَحْذِرَ الْقَارئُ لِلتَّارِيْخِ مِنْ هَذِهِ الْطَّرِقِ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيْحِهِ » (رَقْمُ ٢٧٠٤) .

(٢) « فَحْ الْبَارِيِّ » لِابْنِ حَجْرٍ وَقَالَ (١٨/٩) : « إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ » ، وَ« أَسْنَى الْمَطَالِبِ » سِيرَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ » لِلْدَّكْتُورِ عَلِيِّ الصَّلَابِيِّ (ص ١٩٠) .

والمناهج المتبعةٍ مِنْ قبْلِ الْبَعْضِ ، هدَاهُمُ اللَّهُ لِلْحَقِّ .
 الْقَسْمُ الْثَالِثُ : أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْقَصْةِ وَالْحَدِيثِ صَحِيحًا ، لَكِنْ
 (الْبَعْضُ) يَزِيدُ عَلَيْهَا الشَّيْءَ الْكَثِيرَ ، حَتَّى تَحْوُلَ مِنْ بَضْعِ كَلْمَاتٍ
 لَا تَتَعَدَّ الصَّفْحَةُ الْوَاحِدَةُ إِلَى كِتَابٍ كَامِلٍ فِيهِ مِنَ الْأَبَاطِيلِ
 وَالْأَكَادِيبِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ ، مَثَلًا :

(أ) - حادثة السقيفة ، فهو في الأصل حديثٌ لا يتجاوزُ الصَّفْحَةَ
 وَرَوَاهَا بَعْضُهُمْ فَزَادَ فِيهَا نَصْوَصًا مَوْضِعَةً تُخَالِفُ الرِّوَايَةَ
 الصَّحِيقَةَ ، ثُمَّ تَلَقَّفَهَا بَعْضُ الْمُغَرَّضِينَ وَأَلْفَ فِيهَا كِتَابًا كَامِلًا ،
 بِقَصْدِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَمَا فَعَلَ الْجَوَهْرِيُّ
 فِي كِتَابِهِ « السقيفة »^(١) ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَلْفِ الْكِتَابَ فِي شَأنِ السقيفة
 وَأَدْخَلَ فِيهَا الْأَكَادِيبَ .

(ب) - وكذا حديث (رَزِيَّةُ الْخَمِيسِ)^(٢) ، وَغَيْرِهِ الْكَثِيرُ .
 فَعَلَى الْقَارِئِ لِلتَّارِيخِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حِذْرٍ مِنْ هَذَا ، وَأَنْ يَمْيِّزَ بَيْنَ
 أَصْلِ الْقَصْةِ وَبَيْنَ مَا زِيَادَ عَلَيْهَا . وَغَالِبًا مَا تَجِدُ أَنَّ أَصْلَ الْقَصْةَ
 مُوْجَدٌ فِي مَصَادِرٍ مَوْثَقَةٍ وَبِأَسَانِيدٍ صَحِيقَةٍ ، وَالْزَّيَادَاتُ مَأْخُوذَةُ
 مِنْ مَصَادِرٍ غَيْرِ مَوْثَقَةٍ وَبِأَسَانِيدٍ باطِلَةٍ وَرَبِّما بِلَا أَسَانِيدٍ أَصَلًا .

(١) سُوفَ يَأْتِي الْكَلَامُ حَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ ص (٨٦ - ٨٩) .

(٢) انظر في بيان مفهوم حديث رَزِيَّةُ الْخَمِيسِ وَشَرْحِهِ وَجَمْعِ طَرْقَهِ وَالْرَّدِّ عَلَى الشَّبَهَاتِ المُثَارَةِ
 حَوْلَهُ كِتَابُ « الْعَقْدُ النَّفِيسُ بِدِرَاسَةِ حَدِيثِ الْخَمِيسِ » .

ولَا شَكَ أَنَّ هَذِهِ الْزِيَادَاتِ الْمُنْكَرَةِ لَعِبْتُ وَمَا زَالَتْ تَلْعَبُ دُورًا مُهِمًا فِي ضِيَاعِ الْحَقَائِقِ وَالْخَلْطَاتِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، مَا جَعَلَ بَعْضَهُمْ يَرْسُمُ صُورَةً مَشْوَهَةً لِلتَّارِيخِ ، وَيَصُدُّ أَحْكَامًا ظَالِمَةً عَلَى رَمْوَزِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِسَبِّ هَذَا التَّزْوِيرِ .

الْقَسْمُ الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ أَوِ الْحَدِيثُ سَنَدًا صَحِيحًا ، وَلَمْ يَعْتَرِهِ زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصَانٌ ، وَيَكُونَ فِي الْخَبْرِ شَيْءٌ مِنَ الْأَخْطَاءِ الَّتِي تَقْعُ مِنْ صَحَابَيِّ كُونِهِ غَيْرَ مَعْصُومٍ كَبْقَيَّةِ النَّاسِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ .

فَنَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطْ ؟ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ ؟

إِنَّ الاعْتِقَادَ الصَّحِيحَ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ أَنَّهُمْ بَشَرٌ يُصِيبُونَ وَيُخْطَئُونَ ، وَتَعْتَرِيَهُمُ الْغَفَلَةُ وَالنَّسِيَانُ كُسَائِرُ بَنِي الْإِنْسَانِ لَا نَدَعُونَ لَهُمُ الْعَصْمَةَ مِنَ الذُّنُوبِ^(١) ، فَالْوَاجِبُ ذِكْرُ مَحَاسِنِهِمْ وَالْتَّجَاوِزُ عَنْ مَسَاوِيِّهِمْ ، فَوَاللَّهُ ! لَوْ قَارَنَا هَذَا الْخَطَأَ بِمَا لَدِيهِمْ مِنْ حَسَنَاتٍ وَأَعْمَالٍ صَالِحَاتٍ مِنَ الْبَذْلِ وَالْجِهادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) وَلَا يَتَعَارَضُ ذَلِكُ مَعَ القَوْلِ بِعَدَالَةِ الصَّحَابَةِ ، فَيَجِبُ التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْعَدَالَةِ وَالْعَصْمَةِ فَالْعَدَالَةُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَا عَدْمُ وَقْوَعِ الصَّحَابَةِ فِي الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا ، هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَبْدًا ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَعْصَمٍ ، إِذْنُ الْعَدَالَةِ شَيْءٌ وَالْعَصْمَةُ شَيْءٌ آخَرُ ، الْعَدَالَةُ تَعْنِي قَبْوُلُ رِوَايَاتِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ طَلْبِ التَّزْكِيَةِ ، وَلَا تَكُلُّ فِي الْبَحْثِ عَنْ أَسْبَابِ عَدَالَتِهِمْ ، فَالْقُرْآنُ قَدْ زَكَاهُمْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ اَنْظُرْ : « اَعْتِقَادُ أَهْلِ السَّنَةِ فِي الصَّحَابَةِ » لِلْوَهِيَّيِّ (ص ٩٣) ، وَ« الْمَنْهَجُ فِي التَّعَالِمِ مَعَ رِوَايَاتِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ » لِلْدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ أَبْيَ الْخِيلِ (ص ٤٩) .

وَنُصْرَةٌ دِينِهِ؛ لِكَانَتْ كَحَبَّةٌ رَمْلٌ فِي كُثْبَانِ الرِّمَالِ، أَوْ كَقَطْرَةٍ مَاءٍ فِي عَبَابٍ.

فَإِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فِي مِيزَانِ الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ، وَكَانَ ظَاهِرُهَا وَقَوْعُ الْخَطَا وَالْزَلْلِ، فَلَيَلْتَمِسَ الْمُسْلِمُ لَهَا أَحْسَنَ الْمُخَارِجِ وَالْمُعَادِيرِ، قَالَ أَبْنُ أَبِي زِيدَ الْقِيرْوَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ : « وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَحْقَ النَّاسُ أَنْ يَلْتَمِسَ لَهُمْ أَحْسَنَ الْمُخَارِجِ وَيَظْنَنُ بَهُمْ أَحْسَنَ الْمَذَاهِبِ »^(١).

وَقَالَ أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : « وَمَا نَقَلَ عَنْهُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَأَخْتَلَفُوا فِيهِ، فَمِنْهُ مَا هُوَ باطِلٌ وَكَذْبٌ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَمَا كَانَ صَحِيحًا أَوْ لَنَاهُ تَأْوِيلًا حَسَنًا؛ لِأَنَّ الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ سَابِقٌ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْكَلَامِ الْلَّاحِقِ مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَالْمَشْكُوكُ وَالْمَوْهُومُ لَا يُبَطِّلُ الْمَحْقَقَ الْمَعْلُومَ »^(٢).

وَقَالَ الْأَمْدِيُّ : « الْوَاجِبُ أَنْ يَحْسِنَ الظَّنُّ بِأَصْحَابِ الرَّسُولِ وَأَنْ يَكْفِ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ وَأَلَا يَحْمِلُ شَيْءًا مِمَّا فَعَلُوهُ أَوْ قَالُوهُ إِلَى عَلَى وَجْهِهِ الْخَيْرِ وَحَسْنِ الْقَصْدِ وَسَلَامَةِ الْاعْتِقَادِ وَأَنَّهُ مُسْتَنْدٌ إِلَى الْاجْتِهَادِ لِمَا اسْتَقَرَ فِي الْأَسْمَاعِ وَتَمَهَّدَ فِي الْطَّبَاعِ وَوُرِدَتْ بِهِ

(١) « مُقْدِمَةُ رِسَالَةِ أَبِي زِيدَ الْقِيرْوَانِيِّ » بِشَرْحِ صَالِحِ الْأَبِي الْأَزْهَرِيِّ ص (٢٣) .

(٢) « أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ وَمَذَاهِبُ النَّاسِ فِيهِمْ » لِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَجَلَاتِ (ص ٣٦٠) .

الأخبار والأثار متواترة وأحاد من غرر الكتاب والسنة واتفاق الأمة على مدحهم والثناء عليهم بفضلهم مما هو في اشتهاره يعني عن إظهاره وأن أكثر ما ورد في حقهم من الأفعال الشنيعة والأمور الخارجة عن حكم الشريعة فلا أصل لها إلا تخرّصات أهل الأهواء وتصنعت الأعداء . . . » ، إلى أن قال : « وما ثبت نقله ولا سبيل إلى الطعن فيه فما كان يسوع في الاحتمال والتأويل فيه بحال فالواجب أن يحمل على أحسن الاحتمالات وأن ينزل على أشرف التنزيّلات وإلا الكف عنه والانقباض منه ، وأن يعتقد أن له تأويلاً لم يوصل إليه ولم يوقف عليه إذ هو الأليق بآرباب الديانات وأصحاب المروءات ، وأسلم من الوقع في الزلات ، ولكون سكوت الإنسان عما لا يلزمه الكلام فيه أرجى له من أن يخوض فيما لا يعنيه لا سيما إذا احتمل ذلك الزلل والوقع بالظن والرجم بالغيب في الخطل »^(١) .

ومما يدعو للأسف ؛ أن هؤلاء المغرضين يُضخّمون هذه الأخطاء حتى صار شُغْلُهُم الشاغل البحث والتنقيب عنها بكل سبيل لغرض في نفسه ، وكأنها القضية الفاصلة بين الحق والباطل ، مَنْ عرفها كان مؤمناً ومنْ أنكرها كان كافراً أو منافقا !! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) « غاية المرام » (ج ١ ص ٣٩٠) .

إنّ غياب المعلومات الدقيقة الموثقة عما جرى بين الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ يفرض علينا أن نتعامل مع تاريخهم معاملةً من زَكَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْأَصْلُ ، فَإِنْ عَجَزَ الْبَاحِثُ وَالْقَارِئُ عَنْ أَنْ يَجِدَ سَنِدًا صَحِيحًا لِرَوْاْيَةِ مَا ؛ فَعِنْهُ أَصْلُ عَامٌ يَجِبُ أَنْ يَتَّبِعَهُ ، وَهُوَ ثَنَاءُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى ذَلِكَ الْجَيلِ الَّذِي صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَجَاهَدَ مَعَهُ لِإِقَامَةِ الدِّينِ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُشَنِّي عَلَى قَوْمٍ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَنْ يَكُونُوا أَهْلًا لِهَذَا الثَّنَاءِ مُسْتَقْبَلًا ، كَيْفَ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ؟ ! مَعَ اعْتِقَادِنَا أَنَّهُمْ بَشَرٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ وَالْوَهْمُ وَالتَّقْصِيرُ شَانِهِمْ فِي ذَلِكَ شَأنُ بَنِي الْبَشَرِ .

لَكِنَّ اتَّهَامَهُمْ بِالسُّوءِ ، وَالْتَّحَامَلَ عَلَيْهِمْ ، وَرَمِيَّهُمْ بِالنَّفَاقِ وَحُبِّ السُّلْطَةِ وَغَيْرِ ذَلِكِ ؛ هُوَ مِنَ التَّالِي عَلَى اللَّهِ وَمُنَازِعَتِهِ فِي صَفَةٍ مِنْ صَفَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، إِذْ إِنَّ الْجَزْمَ بِهَذِهِ الْاَتَّهَامَاتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ بِهِ اللَّهُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ، فَلَا يُطْلَعُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا . فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْذِرَ مِنَ الْانْزِلَاقِ وَرَاءَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ الَّتِي رَوَّجَ لَهَا بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ^(١) وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ صَوَّرُوا الْخِلَافَ

(١) مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ الَّذِينَ صَوَّبُوا سَهَامَهُمْ لِتُرَاثِ الْمُسْلِمِينَ تَارِيْخًا وَعَقِيْدَةً : (أَجْ أَرْبِري - دِ)، وَ (دِ. مِرْجِلِيُوتْ)، وَ (جِ. فِينْسِنْكِ)، وَ (مَاكْدُونَالْدِ)، وَ (زُويْرِ)، وَ (جُولْدِزِيْهَرْغِ)، وَ (فُونْ جِرْوِنْبَاوْمِ)، وَغَيْرِهِمْ وَقَدْ أَجَادَ فِي كَشْفِ مَخْطَطَاتِ هَؤُلَاءِ الْكَثِيرِ =

الذي وقعَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - اعْتِمَادًا عَلَى رِوَايَاتٍ وَاهِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ أَحِيَانًا ، وَبِسُوءِ نِيَّةٍ أَحِيَانًا أُخْرَى - إِلَى صُورٍ بِشَعَةٍ تَجْعَلُ مِنْهُمْ مُتَصَارِعِينَ ، لَا يَخْتَلِفُونَ عَنْ طُلَّابِ الْكُرَاسِيِّ وَعُشَّاقِ الزَّعَامَةِ !!

فَحَرَيٌّ بِكُلِّ غَيْوَرٍ أَنْ يَحْرُصَ عَلَى التَّمْحِيقِ وَالتَّثْبِيتِ مِنَ الْأَخْبَارِ فَوَاللَّهُ ! إِنَّهُ لِيَكْفِيَنَا الْقَلِيلُ مِنَ التَّارِيخِ مِمَّا صَحَّتْ أَسَانِيدُهُ ، وَخَلَى مِنَ التَّنَاقُضِ وَالتَّضَارُبِ ، فَهَذَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَبْقَى تَارِيَخُنَا مَحْشُوًّا بِالكَثِيرِ مِنَ الْأَكَاذِيبِ وَالْأَفْتَرَاءِ ، نَهَبًا لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُشَيِّعَ الْفَتْنَةَ فِي صَفَوْفِ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَأَنْ يَنَالَ مِنْ مَكَانَةِ ذَلِكَ الْجَيلِ الْفَرِيدِ ، الَّذِي شَهَدَ نُورَ النُّبُوَّةِ وَاتِّصَالَ الْأَرْضِ بِالسَّمَاءِ ، وَجَاهَدَ بِكُلِّ مَا يَمْلِكُ لِإِعْلَاءِ هَذَا الدِّينِ وَنَسْرِهِ فِي سَائِرِ الْبَقَاعِ .

وَيَجُبُ عَلَيْنَا أَلَا نَقْبَلَ مِنْ هَذَا التُّرَاثِ إِلَّا مَا صَحَّتْ نِسْبَتُهُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ ، بَعِيدًا عَنْ هَالَةِ « التَّقْدِيسِ » وَرُوحِ « التَّضْخِيمِ » ، وَالْمُعْالَةِ فِي قِيمَتِهَا أَوِ التَّنَقُصِ مِنْهَا . فَأَهَلًا بِالْحَقَائِقِ النَّاصِعَةِ وَلَوْ كَانَتْ قَلِيلَةً ، وَبُعْدًا وَسُحْقًا

= من العلماء والكتاب من أمثال الأستاذ يوسف العظم في كتابه المقيد « تاريَخنا بين تزوير الأعداء وغفلة البناء » دار القلم ، وكذا مصطفى السباعي في كتابه القيم « الاستشراق والمستشرقون » دار البيان ، وأخيراً الدكتور حامد الخليفة في كتابه « الموقف من التاريخ الإسلامي » دار القلم .

لِلْأَكَادِيْبِ وَالْخِرَافَاتِ وَالْأَسَاطِيرِ وَقَوَامِيْسِ الْمَنَاقِبِ وَالْمَثَالِبِ^(١) مِهْمَا تَعَدَّدَتْ مَصَادِرُهَا وَمَوَارِدُهَا ، لَأَنَّهَا لَا تَقْوِي أَمَامَ مَوازِينَ التَّمْحِيْصِ الصَّارِمَةِ ، وَمَطَارِقَ الْحَقِّ الْقَاهِرَةِ^(٢) .

وَالْعَجْبُ كُلُّ الْعَجْبِ مِنْ يُقْدِمُونَ مِنْهُجِيَّةِ الْبَحْثِ الْعَلْمِيِّ فِي أَمْوَارِ وَافْقَتِ حَاجَةِ فِي نَفْوِهِمْ وَيَنْسِفُونَهَا فِي بَاقِي الْأَمْرِ ، كَمَا فَعَلَ مَرْتَضَى الْعَسْكَرِيِّ فِي كِتَابِهِ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأً» فَهُوَ يَنْكِرُ حَقِيقَةَ ابْنِ سَبَأٍ وَيَتَعَذَّرُ بِالْحَقَائِقِ مَعَ أَنَّهَا ثَابَتَةٌ لَكِنْ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَكُلُّ شَيْءٍ مَقْبُولٍ سَوَاءٌ كَانَ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضِوْعًا طَالَمَا أَنَّهُ يَؤْدِي الْغَرْضَ الَّذِي يَرْتَضِيهُ وَقَسَ عَلَى هَذَا فَأَيْنَ الدِّقَّةُ الَّتِي يَنْادِي بِهَا هُؤُلَاءِ؟ وَأَيْنَ تَلْكَ الْمَنْهُجِيَّةُ الْعَلْمِيَّةُ الَّتِي يَرْفَعُونَ شَعَارَهَا لِمَاذَا لَا تَنْسَحِبُ عَلَى بَاقِي الْأَخْبَارِ الْتَارِيْخِيَّةِ وَالْأَحْدَاثِ الْمُهِمَّةِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ؟!

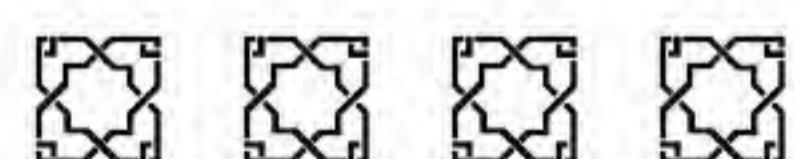
أَلَمْ يَقُلِ الْطَبَاطِبَائِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمَعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ

(١) بَرَزَتْ (الشَّعُوبِيَّةُ) بُعْدَ عَصْرِ الْفَتوحَاتِ ، كَرْدَةٌ فَعَلَ عَنْصُرِيَّةٌ اِنْتِقَامِيَّةٌ مِنَ الْعَرَبِ حَمَلَةِ الْإِسْلَامِ ، فَتَبَارَى بَعْضُ ذُوِّي الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَصَنَفُوا كِتَابًا فِي مَثَالِبِ (الْعَرَبِ) ، وَرُدِّدُ عَلَيْهِمْ بِالْتَصْنِيفِ فِي مَثَالِبِ (الْفَرَسِ وَالْعَجْمِ) ، وَعَلَيْهِ؛ فَلَا يَنْبَغِي الْاعْتِنَاءُ بِهَذَا التَّرَاثِ الْحَاقِدِ أَوْ اِعْتِمَادِهِ؛ لِغِيَابِهِ عَنِ الْمَوْضِوْعِيَّةِ وَرُوحِ الْبَحْثِ الْعَلْمِيِّ وَحَقِيقَتِهِ . اِنْظُرْ كِتَابَ «الشَّعُوبِيَّةُ عَدُوُّ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ» لِخَيْرِ اللَّهِ طَلْفَاهِ . مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ بَغْدَادٍ .

(٢) «أَحْدَاثُ وَأَحَادِيثُ فَتْنَةِ الْهَرَجِ» لِدَكْتُورِ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَخَانَ .

مَسْؤُلًا ﴿ [الإسراء : ٣٦] قال : « والآية تنهى عن اتّباع ما لا علم به ، وهي لإطلاقها تشملُ الإتباع اعتقاداً وعملاً ، وتحصل في مثل قولنا : لا تعتقد ما لا علم لك به ولا تقل ما لا علم لك به ، ولا تفعل ما لا عِلْمَ لَكَ بِهِ ؛ لأنَّ في ذلك كله اتباعاً وفي ذلك إمساءٌ لما تَقْضي به الفطرة الإنسانية وهو وجوب اتباع العلم والمنع عن اتباع غيره فإنَّ الإنسان بفطرته الموهوبة لا يريُد في مسیر حياته باعتقاده أو عمله إلا إصابة الواقع والحُصول على ما في متن الخارج والمعلوم هو الذي يصح له أن يقول : انه هو ، وأما المضنون والمشكوك والموهوم فلا يصح فيها إطلاق القول بأنه هو فافهم ذلك »^(١) .

ويقول حسن كاشف الغطاء : « وأما ما لم يَرِدْ فيه نصٌ يتبدلُ الحكمُ بتبدلِه بالخصوص فيبقى على القاعدةِ من أصل عدم الصِّحة »^(٢) .



(١) « تفسير الميزان » (٩٢/١٣) .

(٢) « شرح مقدمة كشف الغطاء - البحث السابع والأربعون » .

البَابُ الْثَالِثُ
قَوْلُكَ فِي دَلِيلِ الشَّبَهَاتِ حَوْلَ الْلَّهِ

ينبغي على المسلم الحصيف الحذر من ستة أمور مهمّة تتعلّق بتاريخ آل البيت رضي الله عنهم :

الأمر الأول : أن مكانة آل البيت الرفيعة قد سهّلت على بعض أعداء الدين التسلّل بين المسلمين ، وذلك برفع شعار محبّة آل البيت وموالاتهم ، ووضع الأحاديث في فضلهم ، وكتبٍ حتمية ليقبل الناس لفضائل آل البيت ومحبّتهم لهم بوجه عام ؟ فإنّهم قبلوا تلك الأحاديث الموضوعة دون نقدّها وتمحّصها ولذلك نجد أئمة آل البيت رضي الله عنهم يذكرون هذا الأمر بكل جلاء ، وأنها حقيقة وقعت فينبغي على محب آل البيت الحذر مما وُضع على آل البيت من الآثار والأخبار المكذوبة .

فهذا إمامٌ من أئمة آل البيت الكرام رضي الله عنهم وهو جعفر الصادق رحمه الله ورضي عنه يقول : « إن الناس أولعوا بالكذب علينا » ^(١) .

وقد أطلقها رحمه الله مدويةً فقال : « إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بکذبه علينا عند الناس » ^(٢) .

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي يصف القوم الذين

(١) « بحار الأنوار » للمجلسي (٢٤٦/٢) .

(٢) « جامع الرواة » لحمد الأردبيلي الحائري (٢٢١/٢) و « كليات في علم الرجال » لجعفر السبحاني (ص ٢٦) .

التصقوا بجعفر ، وادّعوا الرواية عنه : « قال أبو عمر الكشي : قال يحيى بن عبد الحميد الحمانى - في كتابه المؤلف في إثبات إماماة علي بن أبي طالب رضي الله عنه - قلت لشريك : إنَّ أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث ، فقال : أخبرك القصة ، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحًا مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ، ويخرجون من عنده ، ويقولون : حدثنا جعفر بن محمد ، ويُحَدِّثُونَ بِأَحَادِيثِ كُلِّهَا مُنْكِرَاتٍ كَذَبَ مُوْضِعَةً عَلَى جعفر ، لِيَسْتَأْكِلُوا النَّاسَ بِذَلِكَ ، وَيَأْخُذُوا مِنْهُمُ الدِّرَاهِمَ ، كَانُوا يَأْتُونَ مِنْ ذَلِكَ بِكُلِّ مُنْكَرٍ ، فَسَمِعَتُ الْعَوَامَ بِذَلِكَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ هَلَكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ »^(١) .

وقال الإمام جعفر الصادق رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ كذلك : « كان المغيرة بن سعيد يعتمد الكذب على أبي ، ويأخذ كتب أصحابه ، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي ، يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة ، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ، ويستندها إلى أبي ، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبشوها »^(٢) .

(١) « رجال الكشي » (ص ٢٠٨-٢٠٩) و « بحار الأنوار » للمجلسي (٢٥/٣٠٣-٣٠٢) .

(٢) « الحدائق الناضرة » ليوسف البحرياني (١/٥٠) « بحار الأنوار » للمجلسي (٢/٢٥٠) .

الأمر الثاني: أن الأحاديث المكذوبة الم موضوعة في فضائل آل البيت رضوان الله عليهم ، هي تماماً مثل ما روي في فضائل الصحابة رضي الله عنهم حذو القذة بالقذة - تفوق عشرات المرات عدد الأحاديث الصحيحة في فضائلهم ، لهذا لا يجب قبول أحاديث الفضائل وإشاعتها والمعالاة فيها إلا بعد الكشف عن أسانيدها والثبت من صحتها .

الأمر الثالث: أن الفضائل الثابتة في حق آل البيت لا تعني انفرادهم وتخصيصهم بتلك الفضائل الواردة دون غيرهم ، تطبيقاً للقاعدة التي تقول: «الاختصاص بالمرامة لا يعني نفيها عن الغير»^(١) .

فلو قلنا: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في حق علي رضي الله عنه - وهو من آل البيت - : «لأعطيَنَّ هَذِهِ الرَّاِيَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهَ عَلَى يَدِيهِ ، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢)

(١) انظر: «حوار مع فضل الله» لهاشم الهاشمي (١١٦) ، و «الإمام المهدى» لحمد كاظم القزويني (٥٢٧ - الطبعة الثالثة) .

(٢) متفق عليه من حديث سهل بن سعد: «صحيح البخاري» (رقم ٢٩٤٢) ، و «صحيح مسلم» (رقم ١٨٧٢/٤ و ٣٤/٢٤٠٦) واللفظ لمسلم ، ورواه غير صحابيٍّ عندهما . فانظر أخي المنصف: ها هم الصحابة والشيوخ صاحبا =

هل يؤخذ من هذا الحديث أن هذه المكرمة متنفية وممنوعة على الباقيين من آل البيت ، وأن الحسن والحسين لا يحبه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم !

بالطبع لا ، بل هما سيدا شباب أهل الجنة ولا شك في محبة الله ورسوله لهما ، وإنما غاية ما في الأمر أن الله تعالى شرفه ورفع قدره بتخصيصه بالذكر ، فمثلا :

قال الله تعالى عن آل البيت : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الْرِّجَسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

وقال عن الصحابة : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتَمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] . فالتطهير شامل لجميع المؤمنين ، ولكن الله خص أهل البيت بالذكر لفضلهم ، وعلى هذا فقنس ، ولا شك أن بعض آل البيت رضوان الله عليهم لهم خصائص وميزات لا يشاركون فيها أحد

= « الصحيحين » وأهل السنّة والجماعة ؛ ها هم يرون فضائل علیٰ وسائر آل البيت ، ليس كما يزعم البعض - و منهم مؤلف كتاب « المراجعات » . أن الصحابة والشيوخ يعتمدون إغفال ما جاء من المرويات في فضائل الآل ولو أردنا جمع وتقسي ما نقله الصحابة وأهل السنّة من فضائل آل البيت رضوان الله عن الجميع لما وسع ذلك هذا الكتاب ولا أضعاف أضعافه ولعل الله ييسر ذلك قريباً . وانظر طرفاً من هذا الشأن المتبادل في إصدار المبرأة « الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب » .

كما أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم خصائص وميزات لا يشاركهم فيها أحد فوجب إعطاء كل ذي حق حقه والأمر نفسه مع حديث الكسae المشهور فيه مَنْقَبَة عظيمة لبعض آل البيت رضي الله عنهم من إدخال بعض سادة آل البيت كعلي وفاطمة والحسن والحسين ، وهم من أقرباء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يكونوا يساكnonه في بيته الكريم في حكم الآية الكريمة ، فلا يفهم لا من قريب ولا من بعيد من هذا الحديث قصر مفهوم آل البيت على علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم وحشرنا معهم ، ولا يفهم من هذا الحديث كذلك دخول البعض وخروج الآخر ، فليس من شرط دخول هؤلاء خروج أمهات المؤمنين منه رضي الله عنهم جميعا ، ورحمة الله وسعت كل شيء ، فلن تضيق بأحد من أجل أحد ، فلو قال قائل وله عشرة من الإخوة : عمر وعلي وخالد إخوتي . هل يعني هذا أن السبعة الباقين ليسوا إخوة له ؟ وهذا يَرِدُ في كلام العرب بكثرة بل حتى في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الْدِينُ الْقِيمُ ﴾ [التوبه : ٣٦] ، أي ذلك من الدين القيم ، وليس الدين القيم مقصورا على عدة شهور وكون أربعة منها حرم ، فكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

حديث الكسae : « هؤلاء أهل بيتي ». أي من أهل بيتي كما بينا . ولنا كذلك أن نقول : إذا كان حديث الكسae يمنع دخول أحد من آل بيت النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم مع هؤلاء الأربعـة رضـي الله عنـهم ، فكيف دخل عليـ بن الحـسين وـمـحمدـ الـبـاقـرـ وـجـعـفـرـ الصـادـقـ وـغـيـرـهـمـ منـ بـقـيـةـ الـعـتـرـةـ الـكـرـامـ ، وـهـؤـلـاءـ بـلـ شـكـ لـمـ يـكـونـواـ مـوـجـودـينـ أـصـلـاـ حـينـ وـقـوـعـ حـادـثـةـ التـجـلـيلـ بـالـكـسـاءـ (١) .

الأمر الرابع : أن الاعتماد على النسب وحده لا يكفي .

فإنـهـ كـمـاـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ مـحـبـةـ (ـآـحـادـ آـلـ الـبـيـتـ)ـ ؛ـ لـإـيمـانـهـ بـالـلـهـ تـعـالـىـ وـنـسـبـهـ وـقـرـابـتـهـ مـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ ،ـ فـإـنـهـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ أـيـضـاـ أـنـ بـعـضـهـ بـمـقـدـارـ مـعـصـيـتـهـ ،ـ شـأـنـهـ شـأـنـ آـحـادـ الـأـمـمـ ،ـ وـ «ـ مـنـ بـطـأـ بـهـ عـمـلـهـ لـمـ يـسـرـعـ بـهـ نـسـبـهـ»ـ (٢)ـ .

الأمر الخامس : حـصـرـ آـلـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ فـيـ عـلـيـ وـفـاطـمـةـ وـالـحـسـنـ وـالـحـسـيـنـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ ،ـ وـفـيـ تـسـعـةـ مـنـ أـبـنـاءـ الـحـسـيـنـ فـقـطـ ؛ـ لـاـ يـصـحـ بـحـالـ ،ـ وـهـذـاـ الـحـصـرـ يـخـالـفـ الـحـقـيـقـةـ .

(١) انظر « آية التطهير » لعبد الهادي الحسيني (ص ٢٠) .

(٢) جـزـءـ مـنـ حـدـيـثـ شـرـيفـ :ـ روـاهـ مـسـلـمـ :ـ بـابـ فـضـلـ الـاجـتـمـاعـ عـلـىـ تـلـاوـةـ الـقـرـآنـ مـنـ حـدـيـثـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ بـرـقـمـ (٢٦٩٩) .

و فيه غُبْنٌ لـكثيرٍ مِّمَّنْ هُمْ مِنْ آلِ الْبَيْتِ النَّبِيِّ الشَّرِيفِ ، وفيه حرمانهم مِنْ هذه النِّسْبَةِ الطَّاهِرَةِ ، ومما يَتَرَّبُّ عَلَيْهَا مِنْ حُقُوقٍ : تَعْبُدِيَّةٍ واعتباريَّةٍ وماليةٍ لهم وعليهم ارتضاها اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وقَدْرُهَا عَلَيْهِمْ ، ليس هذا موضع بسطها .

و مما لا شَكَّ فِيهِ أَنَّ قَصْرَ الْقُرْبَةِ عَلَى الْمَذْكُورِيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ يُفْضِي لَا مَحَالَةَ إِلَى تَقْلِيلِ نَسْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ أَحَدٌ .

وَيَحْقُّ لَنَا أَنْ نَسْأَلَ هَؤُلَاءِ :

- أَيْنَ أَعْمَامُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟

- أَلِيْسَ حَمْزَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَبْنَاءِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؟

- أَيْنَ ذِكْرُ فَضَائِلِهِ ؟ أَلِيْسَ هُوَ أَسْدُ اللَّهِ وَأَسْدُ رَسُولِهِ ، وَشَهِيدُ أُحْدِ وَفَارِسُ بَدْرٍ ؟ وَعِنْدَمَا اسْتَشَهَدَ حَزَنَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حُزْنًا شَدِيدًا لَمْ يُعْهَدْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلٍ .

- أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ عَنْ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَمْزَةُ » (١) ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكُمُ فِي « الْمُسْتَدِرُكَ » (١٢٠/٢) وَقَالَ : « صَحِيحُ الْإِسْنَادِ » . وَرَدَّهُ الْذَّهَبِيُّ فِي « التَّلْخِيصِ » . وَقَدْ صَحَّحَهُ الْمُحْدِثُ الْأَلْبَانِيُّ لِطُرُقِهِ وَشَاهِدَهُ فِي « السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ » (٧١٦/١) رَقْمُ ٣٧٤ .

- أليس العباس رضي الله عنه من أبناء عبد المطلب ، وقد شهد فتح مكة ، وثبت يوم حنين مع الثابتين ؟

- ألم يرو : « إن العباس مثي وأنا منه » (١) ؟

- ألم يقل أيضا صلى الله عليه وآلها وسلم : « يا أيها الناس ! من أدى عمي فقد آذاني ؛ فإنما عُم الرجُل صنُو أبيه » (٢) ؟

- أين أبناء أعمام النبي صلى الله عليه وآلها وسلم ؟

- أليس جعفر الطيار رضي الله عنه صاحب المأثر والمحامد ؟

- أليس هو الذي قال له النبي صلى الله عليه وآلها وسلم : « أشبهت خلقي وخلقي » (٣) ؟

- ألم يكن أحد الأوائل السابقين إلى الإسلام ؟

- أليس هو من هاجر إلى الحبشة ، ولم يزل هناك إلى أن

(١) أخرجه « الترمذى » (٣٧٥٩) وقال : « حسن صحيح غريب » ، و « النسائي » (٨/٣٣) ، والحاكم في « المستدرك » (٣٢٥/٣) وقال : « صحيح الإسناد » . وردّه الذهبي في « سير الأعلام » (٩٩/٢) بقوله : « إسناده ليس بقوى » . وقال في موضع آخر منها (١٠٢/٢) : « عبد الأعلى الشعبي لين » . وضعفه كذلك المحدث الألبانى في « السلسلة الضعيفة » (٣٤٠/٥ رقم ٢٣١٥) ، والقول بضعف الحديث لا ينفي صحة معناه كما لا يخفى ، ويشهد له الحديث الذى بعده .

(٢) أخرجه « الترمذى » (٣٧٥٨) وقال : « حسن صحيح » ، و « أحمد » (١٦٥/٤) ؛ وصححه المحدث الألبانى لطرقه وشاهده في « السلسلة الصحيحة » (٤٤٦/٢ رقم ٤٤٦) .

(٣) « صحيح البخارى » (٢٦٩٩) .

هاجرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَدِمَهَا يَوْمَ فَتْحِ خَيْرٍ ، فَفَرَّحَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَرَّحًا شَدِيدًا وَقَامَ إِلَيْهِ وَعَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ .

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لِهِ : « مَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا أَنَا أَشَدُّ فَرَّحًا : فَتْحٌ خَيْرٌ ، أَوْ قُدُومٌ جَعْفَرٌ » ^(١) .

- وَلَمَّا أَرْسَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى مُؤْتَةَ نَائِبًا لِزِيدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَبْلَى بَلَاءً حَسَنًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَاتَلَ حَتَّى قُطِعَتْ يَدُاهُ وَاسْتُشَهِدَ ، فَعَوَّضَهُ اللَّهُ عَنْ يَدِيهِ جَنَاحِينَ فِي الْجَنَّةِ ، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَلُقِّبَ مِنْ حِينَئِذٍ فِي الدُّنْيَا « بِالطَّيَّارِ » ؟

- وَلَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَبَأً اسْتِشَهَادِ حَزَنَ عَلَيْهِ حُزْنًا شَدِيدًا ، وَقَالَ : « دَخَلْتُ الْجَنَّةَ الْبَارِحةَ ، فَنَظَرْتُ فِيهَا فَإِذَا جَعْفُرٌ يَطِيرُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ . . . » ^(٢) ؟

- وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « مَرَّ بِي جَعْفُرُ الْلَّيْلَةَ فِي مَلَأٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « السِّنْنِ الْكَبْرِيِّ » (١٠١/٧) يَأْسَنَدُهُ إِلَى الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهِ . وَقَالَ : « هَذَا مُرْسَلٌ » .

(٢) الْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدِرِكَ » (٣/١٩٦ ، ٢٠٩) وَقَالَ : « صَحِيحُ الْإِسْنَادِ » . وَصَحَّحَهُ الضَّيَاءُ فِي « الْمُخْتَارِ » وَالْمُحَدَّثُ الْأَلْبَانِيُّ فِي « صَحِيحِ الْجَامِعِ : ٣٣٥٨ » ، اَنْظُرْ « السَّلِسَلَةِ الْصَّحِيحَةِ » (٣/٢٢٧) تَحْتَ رَقْمِ ١٢٢٦ .

مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَهُوَ مُخْضُبُ الْجَنَاحِينَ بِالدَّمِ أَبْيَضُ الْفَوَادِ »^(١) ؟ فَهَذِهِ بَعْضُ مَنَاقِبِهِ الَّتِي تَدْلُّ عَلَى عَظِيمِ مَكَانِتِهِ وَعُلُوِّ شَأْنِهِ فِي الدَّارِيْنِ ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ .

- أَلِيْسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ حَبْرَ الْأُمَّةِ وَتَرْجِمَانَ الْقُرْآنِ ، وَكَانَ يُلْقَبُ بِالْحَبْرِ الْبَحْرِ لِاتْسَاعِ عِلْمِهِ ، وَكَثْرَةِ فَهْمِهِ ، وَكَمَالِ عَقْلِهِ وَسَعَةِ فَضْلِهِ ؟ وَلِمَا لَا ، وَقَدْ دَعَا لِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْفِقْهِ فِي الدِّينِ وَعِلْمِ التَّأْوِيلِ^(٢) ؟

- وَكَانَ مِنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجَمْلَ وَصِفَيْنَ ، وَقَدْ اعْتَرَفَ لِهِ بِهَذَا الْفَضْلِ كِبَارُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ ؟

- أَيْنَ ذُرِّيَّةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهِيَ كَثِيرَةُ ؟

- أَيْنَ بَقِيَّةُ ذُرِّيَّةِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؟ وَمِنْهُمْ حَفِيدُهُ شَهِيدُ الْكُوفَةِ : زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَسَائِرُ ذُرِّيَّةِ أُولَادِهِ ؟

- أَيْنَ ذُرِّيَّةُ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؟

- أَيْنَ حَقُوقُ هَؤُلَاءِ ؟

(١) الْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدِرُكَ » (٢١٢/٣) وَقَالَ : « صَحِيْحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ». وَوَافَقَهُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ فِي « السَّلْسَلَةِ الصَّحِيْحَةِ » (٢٢٨/٣) تَحْتَ رَقْمِ (١٢٢٦) .

(٢) مُتَفَقَّدٌ عَلَيْهِ .

- وهل هم من آل البيت أم ليسوا منهم ؟
- وإن لم يكونوا منهم ؛ فمن الذي أخرجهم ؟
- وبأي دليل وحجج تجراً على هذه الفعلة ؟
- وهل هناك مكيدة وراء هذا الإقصاء ؟^(١)

ومناقشة هذا الموضوع وتجليته ليس هذا محله ، ولكن ذكرناه ليتبناه القارئ الكريم إلى أن تاريخ آل البيت أوسع وأكبر وأعظم مما يذكره البعض .

فأهل البيت كثُر - كثَرُهُمُ اللَّهُ وباركَ فيهم - ، وهم مَنْ حُرِّمَتْ عليهم الصَّدَقَةُ ، وهم : بنو هاشِم ، ونِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُنَّ مِنْ أَهْلِهِ بِالْتَّبَعِيَّةِ لَا بِالْأَصَالَةِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ عَشَرَاتُ النَّصُوصِ الثَّابِتَةِ الصَّرِيْحَةِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُنَّ قَبْلَ اقْتِرَانِهِنَّ بِالنَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ آلِ بَيْتِهِ وَالنَّصُوصُ مُتَوَاتِرَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالْمَوْلَى تَبَيَّنَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ حَصْرِ آلِ الْبَيْتِ فِي عَلِيٍّ وَفَاطِمَةٍ وَبَعْضِ ذُرِيَّةِ الْحُسَينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعاً ، فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكُوفِيَّ « أَنَّ حَصِينَ بْنَ عَقْبَةَ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ أَلِيسْ نَسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ؟ »

قال : إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم عليهم

(١) انظر « آل البيت وحقوقهم الشرعية » للقاضي الشيخ صالح الدرويش (ص ٩-١٢) .

الصدقة بعده فقال له حصين : من هم يا زيد ؟ قال : هم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس »^(١)

وكذلك الحلي ذكر ذلك ، وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَلَذِي الْقُرْبَى ﴾ [الحشر : ٧] : « يعني قرابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهم آل علي عليه السلام ، وآل العباس رضي الله عنه ، وآل جعفر وآل عقيل رضي الله عنهم ، ولم يشرك بهم غيرهم ، وهذا وجه صحيح يطرد على الصحة لأنه موافق لمذهب آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم يدل عليه ما هو مذكور عندهم »^(٢) وغيرها من المصادر الكثيرة ، .

روى الصدوق أنَّ علياً عليه السلام قال : « يا رسول الله إنك لتبَح عقيلاً ، قال : « أي والله ، إني لأحبه حبين : حبًا له وحبًا لحب أبي طالب له ، وأن ولده لمقتول في محبة ولدك .. ». إلى أن قال : « إلى الله أشكو ما تلقى عترتي من بعدي »^(٣) . فادخل عقيلاً وولديه في مسمى العترة الطاهرة .

(١) « مناقب أمير المؤمنين (ع) » (١١٦/٢) وأشار إلى هذا الأربلي في كشف الغمة ، وانظر « بحار الأنوار » للمجلسي ٢٣٧/٢٥

(٢) « عمدة عيون صحاح الأخبار » للحلي (٦-٧) .

(٣) « أمالى الطوسي » ص (١٩١) و « بحار الأنوار » للمجلسي (٤٤ ، ٢٨٨ / ٢٢) .

الأمر السادس : كثيرة هي الأقوال المتناشرة بين طيات الكتب المشبوهة والتي تزعم أن آل البيت ظلموا واضطهدوا على مر السنين من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآلها وسلم ومروراً بعهد الخلفاء الراشدين إلى الدولة الأموية فالعباسية وما من أحد من سادات آل البيت رضي الله عنهم إلا وقد تعرض للسجن أو القتل أو النفي أو دس السم وغيرها من الدعاوى .
وهذا يحاب عنه من وجهين :

الوجه الأول

أن الأصل عند أهل السنة والجماعة والذي لا خلاف فيه فكان إجماعاً بينهم هو توقير آل البيت وإجلالهم ومعرفة فضلهم وقربتهم من النبي صلى الله عليه وآلها وسلم ووصيته فيهم فقد قال صلى الله عليه وآلها وسلم: « وأهل بيتي، أذْكُرْكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أذْكُرْكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أذْكُرْكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي »^(١). فعقيدة أهل السنة في آل البيت رضوان الله عليهم - موجودة في كتبهم: كتب الحديث، وكتب العقائد، وكتب الفقه، وكتب الترجم والسير حيث يذكرها كل صاحب مصنف في الموضوع الذي يناسبه، ففي كتب الحديث تجد أبواباً في فضائلهم، وفي

(١) « صحيح مسلم » (ح ٢٤٢٤) .

كتب العقائد تجد أبواباً في بيان المعتقد فيهم، وفي كتب الفقه تجد أبواباً فيما يتعلق بهم من أحكام، كتحرير الصدقة عليهم. وكتب التراجم تزدان بذكرهم وترجمتهم وأخبارهم.

فهذا هو الأصل عند أهل السنة وهذا الأصل لا ينخرم ولا ينسلم إلا بدليل بِّينٍ واضح جلي وإذا استقرأنا التاريخ واستنطقناه وجدنا أن ما يدعوه البعض من استقصاد أهل السنة وحكامهم لآل البيت دعاوى باطلة لا تصح ولا ثبت إلا أن تكون هناك منازعات على الحكم والسلطة كما حصل في ثورة الإمام زيد رحمه الله ورضي عنه وغيره.

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ : « وأما من قتل الحسين أو أعاذ على قتله أو رضي بذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »^(١).

فلا يصح أن يشوه المسلم تاريخ آل البيت الناصع ومحبة المسلمين لهم برواية باطلة أو قصة مكذوبة كما يفعل الأصفهاني في كتابه « مقاتل الطالبيين » وعجب أمر من يعتمد على كتب الأصفهاني ، فكتاب الأصفهاني المُعَنَّوْنُ « بمقاتل الطالبيين » كتاب مليء بالأباطيل والأكاذيب التاريخية والتي يعجز أي كاتب

(١) « مجموع الفتاوى » (٤٨٧/٤) .

عن إثباتها قبل أن يرمي أهل السنة بهذه الفريدة العظيمة . وكتب التاريخ مشحونة بكثير من الأخبار التي تبين توقير الخلفاء لآل البيت وتقديرهم ومحبتهم :

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: « ارقبوا محمداً في أهل بيته »^(١) . وقال رضي الله عنه: « والذى نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلَيَّ من أن أصل من قرابتي »^(٢) . وقال رضي الله عنه مخاطباً علي وفاطمة رضي الله عنهم جميعاً : « والله ما تركت الدار والمال، والأهل والعشيرة، إلا ابتغاء مرضاهة الله ومرضاة رسوله ومرضاكم أهل البيت »^(٣) .

حتى إن أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعث إحدى زوجاته وهي أسماء بنت عميس إلى بيت علي رضي الله عنه من أجل تمريره ورعايتها فاطمة رضي الله عنها حين مرضت بل وشاركت في غسل فاطمة الزهراء وتكتفينها^(٤) .

(١) رواه البخاري (٣٧١٣) باب مناقب الحسن والحسين .

(٢) رواه البخاري ((٣٧١٢) باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ . وانظر : بحار الأنوار (٤٣ / ٣٠١) .

(٣) انظر : « السنن الكبرى » للبيهقي ٣٠١/٦ ، و « البداية والنهاية » لابن كثير ٢٥٣/٥ . وقال ابن كثير : « هذا إسناد جيد قوي » .

(٤) انظر : « الاستيعاب » لابن عبد البر ٣٧٨/٤ و « أسمى المطالب » للصلابي ١٦٠ .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفاطمة رضي الله عنها : « يا بنت رسول الله ما أحد منخلق أحب إلينا من أبيك وما أحد منخلق بعد أبيك أحب إلينا منك »^(١) .

ويكفي أن عمر اختار علياً رضي الله عنه ضمن المجموعة التي يكون فيها خليفة المسلمين بعده .

وتزوج بنت عليٍّ : أم كلثوم رضي الله عنها^(٢) . وكذلك الحال مع الخليفة الراشد عثمان بن عفان فسيرته مضيئة بكثير من المواقف المشتركة بينه وبين آل البيت وكيف كان يستشير علياً في كثير من القضايا ، بل يجلي لنا حقيقة هذه العلاقة الحميّمة ما قام به علي وأبناؤه رضي الله عنهم من الدفاع عن عثمان يوم استشهاده في داره رضي الله عنه وذلك حباً له وحب عثمان لهم بأن أمرهم بالإمساك عن القتال^(٣) .

وذكر أن هارون الرشيد جاء إلى قبر النبي ﷺ ومعه موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، فجاء هارون الرشيد عند قبر النبي ﷺ يفتخر على الناس ،

(١) « مصنف ابن أبي شيبة » ١٤/٥٦٧ ، وإنساده صحيح .

(٢) البداية والنهاية (٥ / ٢٢٠) وتاريخ الإسلام للذهبي ١ / ١٦٦ .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١ / ٤٠٢ وطبقات ابن سعد ٨ / ١٢٨ .

فقال : السلام عليك يا ابن عم - لأنه من نسل العباس بن عبد المطلب فجاء موسى بن جعفر فقال : السلام عليك يا أبـتـ . فالتفت إليه هارون الرشيد ، وقال : هذا والله الفخر .

وقال هارون الرشيد : « بلغني أن العامة يظنون في بعض علي بن أبي طالب ، والله ما أحب أحداً حبي له » ^(١) .

وقال الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز لفاطمة بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما : « يا بنت علي والله ما على ظهر الأرض أهل بيت أحب إلي منكم ولأنتم أحب إلي من أهل بيتي » ^(٢) .

وتذاكر الناس الزهد والزهاد فقال جماعة فلان وقال آخرون فلان فقال عمر بن عبد العزيز : « أزهد الناس علي بن أبي طالب رضي الله عنه » ^(٣) .

الوجه الثاني

أن كبير شأن وعظيم القدر من الرجال خاصة إن كان من صالحـيـ الأـمـةـ وـعـلـمـائـهـ يـبـتـلـيهـ اللهـ عـزـ وـجـلـ لـيـرـفـعـ منـ شـأنـهـ وـدـرـجـاتـهـ

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطـيـ ص ٢٩٣ .

(٢) انظر : « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٣٨٨/٥ .

(٣) « سيرة عمر » لابن الجوزـيـ ٢٩٢ . نـقـلاـ مـنـ « الدـوـلـةـ الـأـمـوـيـةـ » لـدـكـتـورـ الصـلـابـيـ .

(٤) فـحـ الـبـارـيـ ١٠ / ١٠٨ ، وـحـسـنـ إـسـنـادـهـ وـهـوـ عـنـدـ أـحـمـدـ فـيـ المسـنـدـ .

في جنان النعيم ، فإن وجد من آل البيت من تعرض للظلم أو القتل كما حصل للحسين رضي الله عنه الشهيد السعيد ، فهذا يكون من قبيل «إذا أحب الله عبدا ابتلاه» ، وهذا الأمر ليس مقصوراً ومحصوراً بآل البيت رضي الله عنهم بل إن الظلم وقع على كثير من علماء السنة وكبارهم كسعيد بن جبير ، والإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام أحمد وغيرهم كثير من صالحـي أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

فالظلم والاضطهاد والبلاء جرى لأنبياء الله عليهم السلام ومن بعدهم من الصالحين ، فهذا دانيال عليه السلام تعرض لأشد البلاء وأقسى أنواع الاضطهاد فقد قام الملك الطاغية " بختنصر " بسجنه وادخل عليه أسدين ولكن الله حفظه وسلمه منهما^(١) .

وكذلك قصة النبي الله يعقوب عليه السلام بفقدانه ابنه ، ونبي الله زكريا عليه السلام ، ونبي الله موسى عليه السلام أمام الطاغية فرعون ، ونبي الله عيسى عليه السلام مع اليهود ، ونبي الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع قريش وكفار مكة ، وقصصهم مشهورة معروفة .

ومن بعدهم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد هجرـوا من ديارهم ، وجردوا من أموالهم وأهلـهم ، وعذبوا صنوف العذاب

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير ٤٢٨/١ .

وحتى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآلها وسلم جرى عليهم ما جرى على من كان قبلهم من العظماء ، فقد قُتلَ عمر الفاروق رضي الله عنه وهو يصلِّي في المحراب بخنجر الغدر والحدُود ، وكذا شهيد الدار عثمان بن عفان رضي الله عنه قُتلَ في داره وهو يقرأ القرآن ، وكذلك قُتلَ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو ينادي : أيها الناس ، الصلاة الصلاة ، وغيرهم من الصحابة الأخيار ، وكذلك مرّ كثير من العلماء والكتاب بكثير من البلاء والاضطهاد .

فهذا الإمام الأوزاعي رحمه الله من بلاء عظيم أمام أحد الطغاة وكاد أن يقتله .

وأخبار إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله مع الخليفة المعتصم معروفة مشهورة ، فقد عذبه وجلده حتى تشقق ظهره وانسلخ ، وحبسه في السجن وضيق عليه^(١) .

وقصة الإمام العز بن عبد السلام سلطان العلماء مع الأمير إسماعيل الذي سجنه واعتقله واضطهده .

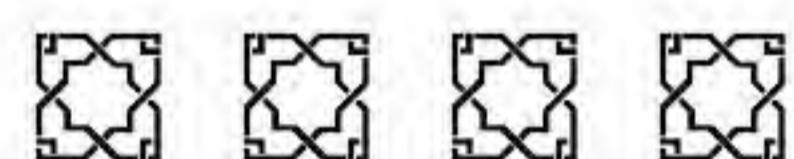
وحيينما ملك الفاطميون مصر اضطهدوا العلماء وكان من بينهم الإمام أبو بكر النابليسي ، فقد أمروا بضربه في اليوم الأول ثم أمروا بتعليقه أمام الناس في اليوم الثاني ، ثم أمروا في اليوم الثالث

(١) سيرة الإمام أحمد لابن الجوزي ص ١٥٨ .

بسليخه ونزع جلده عن لحمه بسکین یهودی^(١) .

والإمام نعيم بن حماد مات وهو مقيد بالحديد في السجن وسحبوه وهو ميت وألقوه في حفرة وهو مقيد ولم يغسلوه^(٢) . ويقول الإمام الهروي الانصاري : « عُرِضْتُ عَلَى السِّيفِ خَمْسَ مَرَاتٍ ، لَا يُقَالُ لِي : ارْجِعْ عَنْ مَذْهِبِكَ ، لَكِنْ يُقَالُ لِي : اسْكُتْ عَنْ مَذْهِبِكَ ، فَأَقُولُ : لَا أَسْكُتْ »^(٣) .

والنماذج كثيرة جداً ، والمقصود هو أن الاضطهاد والظلم وقع على أهل السنة وعلمائها ، كما وقع على غيرهم ، والعظيم مبتلى ، ولا يزال العظماء يبتلون كما ذكرنا .



(١) حاشية « البداية والنهاية » ١١ / ٢٨٤ ، و « العبر في خبر من غبر » للذهبي ٢ / ٣٣٦ .

(٢) انظر : « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٠ / ٦١٠ .

(٣) انظر : « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٨ / ٥٠٩ .



مَنْ رَأَمَ الْوَقْفَ عَلَى مَصَادِرِ التَّارِيخِ الْمَوْثُوقَةِ ، يُسْتَطِعُ أَنْ يَجِدَهَا فِي الْكُتُبِ التَّارِيْخِيَّةِ وَالْحَدِيْثِيَّةِ الْمَسْنَدَةِ الْخَاصَّةِ بِتَرَاجِمِ الرِّجَالِ وَالْأَعْيَانِ وَسِيرِهِمْ ، سَوَاءً تِلْكَ الْتِي اشْتَرَطَ أَصْحَابُهَا - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْثَّقَاتِ - الصِّحَّةَ فِي سِيَاقِهَا ، أَوْ بِالْتَّعْقِيبِ عَلَى الرِّوَايَاتِ صِحَّةً وَضَعْفًا ، فَهَذِهِ قَدْ كُفِيَ مُطَالِعُهَا عَنَاءَ الْبَحْثِ وَالْتَّوْثِيقِ ، أَمَّا تِلْكَ الْتِي يَرْوِيهَا أَصْحَابُهَا بِالْإِسْنَادِ دُونَ بِيَانِ حَالِهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى مُطَالِعُهَا التَّحْقِيقُ مِنْ صَحَّتِهَا .

* وَهَا هِيَ بَعْضُ الْمَصَادِرِ التَّارِيْخِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَمِدَ عَلَيْهَا فِي قِرَاءَةِ وَصِيَاغَةِ التَّارِيْخِ الْإِسْلَامِيِّ ، نَذْكُرُ مِنْهَا :

١. كِتَابُ « الْطَّبَقَاتِ الْكَبَرَىٰ » لَابْنِ سَعْدٍ الْمُتَوْفِيُّ سَنَةُ ٢٣٠ هـ : وَهُوَ كِتَابٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لَأَنَّهُ يَحْمِلُ اللَّهَ يَسُوقُ الْمَرْوِيَّاتِ بِالْأَسَانِيدِ ، فَمَا عَلَى الْقَارِئِ إِلَّا دراسةُ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُؤْهَلًا وَمَا يَمْيِزُ الْكِتَابَ كَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ أَقْدَمِ الْكُتُبِ وَمَصَادِرِ السِّيَرَةِ النَّبُوَيَّةِ وَالْتَّرَاجِمِ وَالْأَخْبَارِ ، فَمَؤْلِفُهُ أَدْرَكَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي الْهِجْرِيِّ مَعَ الْحَذْرِ مِنْ رِوَايَاتِ الْوَاقِدِيِّ^(١) وَغَيْرِهِ مِنَ الْفَضْعَافِ وَالْمَتَرَوِّكِينَ أَوْ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدْنِيُّ ، وَخَلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ : أَنَّهُ مُتَرَوِّكٌ وَهُوَ مَا اسْتَقَرَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْذَّهَبِيُّ فِي « الْمَغْنِيٍّ » (٦١٩/٢) ، حَيْثُ قَالَ : « مَجْمُعُ عَلَى تَرْكِهِ » وَكَذَا نَصَّ عَلَى تَرْكِهِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي « التَّقْرِيبِ » (ص ٤٩٨) حَيْثُ قَالَ : « مُتَرَوِّكٌ مَعَ سَعْةِ عِلْمِهِ » تَوْفِيَ ٢٠٧ .

يسألُ أهلَ الذِّكْرِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ كَمَا أَمْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مُحْكَمٍ
كتابه^(١).

٢. « تاريخ خليفة بن خياط » :

وهو وإن كان أصغرَ مِنْ كتاب « الطبقات » ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُمْتَازُ
بِسَلَامَةِ مِتْوَنِهِ مِنْ حِيثِ إِبْرَازِ الْفِتْنَةِ ، وَمَا حَصَلَ فِي زَمْنِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْغَالِبِ .

٣. « تاريخ الأُمُّ وَالْمُلُوْكِ » المعروف « بِتارِيخِ الطَّبَرِيِّ » :
وهو تاريخٌ حافلٌ بِالْأَخْبَارِ وَالْأَثَارِ وَالرِّوَايَاتِ ، لَكِنَّهُ حُوِيَّ الغُثَّ
وَالسَّمِينَ ، وَلَا تُشَرِّيَّ عَلَى الطَّبَرِيِّ ؛ لَأَنَّهُ أَسْنَدَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ،
وَمَنْ أَسْنَدَ فَقَدْ أَحَالَ وَبَرَأَتْ ذَمَّتُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَاهَا بِوْضُوحٍ فِي مُقْدَمَةِ
الكتاب^(٢).

(١) وقد أهدانا الدكتور جمال بن فرحان صاولى سلمه الله رسالته « الأحاديث والآثار الواردة
في كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد » وهي رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه .

(٢) على أنسنا نوصي بقراءةِ ما صُنِفَ حَوْلَ « تارِيخِ الطَّبَرِيِّ » بِشَكْلٍ خَاصٍ قَبْلَ الْخُوضِ فِي
قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ أَهْمَّ هَذِهِ الْدِرَاسَاتِ :

١- كتاب : « مَرْوِيَاتِ أَبِي مُخْنَفٍ [لَوْطِ بْنِ يَحْيَى الْأَزْدِيِّ] فِي تارِيخِ الطَّبَرِيِّ : عَصْرُ
الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ ». تأليف : الدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى . (ط ١ دار العاصمة /
الرياض - ١٤١٠ هـ) .

٢- كتاب : « تَحْقِيقُ مَوَاقِفِ الصَّحَابَةِ فِي الْفِتْنَةِ مِنْ مَرْوِيَاتِ الْإِمَامِ الطَّبَرِيِّ وَالْمُحَدِّثِينَ ».
تأليف : د . مُحَمَّدُ أَمْحَزُون . (ط ١ - دار طيبة ومكتبة الكوثر / الرياض - ١٤١٥ هـ) =

٤. « الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ » لِلإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ :

صَاحِبُ كِتَابِ « تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » الْمُعْرُوفِ ، وَهَذَا الْكِتَابُ وَإِنْ كَانَ يَنْقُلُ مِنْ بَعْضِ الْكُتُبِ وَالْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ ، إِلَّا أَنَّ أَهْمَيَتِهِ تَكْمِنُ فِي تَعْلِيقَاتِ ابْنِ كَثِيرٍ عَلَى كَثِيرٍ مِنِ الرَّوَايَاتِ التَّارِيخِيَّةِ بِالصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ ، كَوْنِهِ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ وَأَفْضَلُ طَبَعَاتِ الْكِتَابِ طَبْعَةُ دَارِ هَجْرِ بِإِشْرَافِ الدَّكْتُورِ عَبْدَاللَّهِ التَّرْكِيِّ .

٥. « تَارِيخُ دِمْشِقٍ » لِابْنِ عَسَاكِرٍ :

وَهُوَ تَارِيخٌ حَافِلٌ يَخْتَصُّ بِمَنْ وَرَدَ دِمْشِقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَّابَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى عَصْرِ الْمَصَنَّفِ ، وَهُوَ يَمْتَازُ بِالْإِسْنَادِ لِكُلِّ حَادِثَةٍ .

٦. « تَارِيخُ الْإِسْلَامِ » لِشَمْسِ الدِّينِ الْذَّهَبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ :

وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ نَافِعٌ جَدًا ، يَحْكِي فِيهِ الْقَصَّةُ الْكَامِلَةُ لِتَارِيخِنَا الْإِسْلَامِيِّ ، وَأَهْمَمُ رَمَوزِهِ وَأَحْدَاثِهِ ، وَيَمْتَازُ بِتَعْلِيقَاتِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْذَّهَبِيِّ عَلَى بَعْضِ الْأَخْبَارِ التَّارِيخِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ ،

= ٣- كِتَابٌ : « اسْتَشْهَادُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوْقَعَةُ الْجَمَلِ فِي مَرْوِيَاتِ سَيْفِ بْنِ عُمَرَ فِي تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ؛ دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ ». تَأْلِيفُ : الدَّكْتُورُ خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْغَيْثِ . (طِ ٢ دَارُ الْأَنْدَلُسِ الْخَضْرَاءُ / جَدَةُ) .

٤- كِتَابٌ : « مَرْوِيَاتُ خَلَافَةِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ؛ دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ ». وَهُوَ أَيْضًا تَأْلِيفُ : الدَّكْتُورُ خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْغَيْثِ . (طِ ١ دَارُ الْأَنْدَلُسِ الْخَضْرَاءُ / جَدَةُ ، الْرِّيَاضُ) .

والذهبي له باع طويلاً في علم الحديث والجرح والتعديل ، وهو من أئمة هذا الفن الكبار . وقد قام بتحقيق الكتاب الدكتور بشار عواد معروف وهي تعد من أفضلطبعات .

٧. « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذهبي أيضاً :

وهو كتاب نافع ، يحكي سير وأخبار أهم الأعلام الذين عرفهم التاريخ الإسلامي من أول الصحابة رضي الله عنهم إلى قبيل وفاة المؤلف رحمة الله ، وقد ألحق فيه قسماً خاصاً بالسيرة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وتاريخ الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم وأفضل طبعات الكتاب هي طبعة مؤسسة الرسالة .

٨. « تاريخ المدينة » لابن شبة :

وهو كتاب نافع ومهم ، فقد اهتم ابن شبة رحمة الله بذكر الأسانيد لأغلب الأحداث والأخبار التاريخية ، وفيه الكثير من الروايات المهمة عن الفتنة ومقتل الشهيد عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ولا يخلو الكتاب من سقط في بعض المواقف وذلك لفقدان بعض أصله المخطوط ، فمثلاً : خلافة أبي بكر الصديق غير موجودة في الكتاب^(١) .

(١) انظر : « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » لمحمد صامل السلمي .

٩. « تاريخ ابن خلدون »

١٠. « المتظم في التاريخ » لابن الجوزي

١١. « العواصم من القواصم » لأبي بكر بن العربي

حققه وعلق عليه الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله ، وقد طبع هذا الكتاب عشرات الطبعات ولقي قبولاً بين عامة الناس وخاصتهم لمكانة مؤلف الكتاب وهو إمام من أئمة الإسلام أبي بكر بن العربي رحمه الله أولاً ، ولما جاء في الكتاب من حجج واضحات وإجابات شافية لكثير من المسائل المهمات ، فالكتاب فريد في بابه ، فهو يأتي بقاصمة . أي شبهة . ثم يتبعها بعاصمة ، وهي كشف الشبهة ، والرد عليها بالحججة والدليل والبرهان .

هذه هي أهم الكتب التي اهتمت بسرد التاريخ وواقع الأحداث الإسلامية ، وإلا فهناك الكثير منها في هذا المجال ، سواء القديم منها أو الحديث .

* * *

ولا يغيب عننا في هذا الصدد الإشارة إلى أن هناك كتبًا لا تختص بالتاريخ ، قد أودع فيها بعض الأحداث المهمة ، والأخبار الأساسية في التاريخ الإسلامي ، وخاصة الحقبة الأولى منه ، مثل كتب الأحاديث ، والمسانيد ، والمعاجم ، من أهمها :

- ١ - «الصحيح» للإمام البخاري .
- ٢ - «الصحيح» للإمام مسلم .
- ٣ - «السنن الأربعة» لأبي داود والنسائي والترمذى وابن ماجه .
- ٤ - «المسنن» للإمام أحمد بن حنبل .
- ٥ - «المصنف» لابن أبي شيبة .
- ٦ - «المستدرك» للحاكم النسابوري . مع ملاحظة الأحاديث الضعيفة .

* وكذلك كتب تراجم الصحابة - ومنهم آل البيت - رضي الله عنهم وأهمها وأشملها :

- ١ - «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر .
- ٢ - «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير .
- ٣ - «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني .

فهذه الكتب حوت بين طياتها الكثير من الأخبار والآثار ، ونذكر بأن هذه الأخبار والآثار سواء أكانت في كتب التاريخ أم كتب الأحاديث - عدا «الصحيحين» - ، تخضع لميزان التحقيق والتمحیص بدراسة الإسناد من حيث الجرح والتعديل ، لمعرفة الصحيح من الضعيف .

* أما الكتب المعاصرة : فهناك من الباحثين من نَقَحُوا ونَقَدوا الروايات ، وبينوا صحيحةها من ضعيفها ، ونشير هنا إلى بعض أهم هذه الكتب ، مثل :

سلسلة كتب الدكتور علي بن محمد الصَّلَابِي حفظُهُ اللَّهُ وَبَارَكَ فِي جُهُودِهِ :

١. « الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق » .
٢. « فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره » .
٣. « تيسير الكريم المنان في سيرة عثمان بن عفان » .
٤. « أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب »
٥. « أمير المؤمنين الحسن بن علي - شخصيته وعصره » .
٦. « معاوية بن أبي سفيان » .
٧. « عمر بن عبد العزيز »
٨. « الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار »

* * * *

* وهناك كذلك بعض الكتب المهمة ، مثل :

١. « موسوعة التاريخ الإسلامي » لمحمد محمود شاكر
٢. سلسلة كتب محمد محمود شاكر عن الشخصيات الإسلامية .

٣. « سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين » للندوي .

٤. « أحداث وأحاديث فتنة الهرج » للدكتور عبدالعزيز دخان : وهو كتاب غاية في الأهمية في تحقيق موقف الصحابة من الفتنة التي وقعت ، ودراسة نقدية لأغلب الروايات الواردة في هذا الشأن ، مع تعريف الفتنة ، و موقف الصحابة منها ، وبيان أسبابها وآثارها ، و موقف المسلم منها والكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه وقد طبعته مكتبة الصحابة في الشارقة الطبعة الأولى .

٥. « حقبة من التاريخ » للشيخ عثمان الخميس :

وهذا الكتاب يعد من أهم الكتب المعاصرة فقد اهتمَ فيه المؤلفُ بذكر ما صَحَّ مِنَ الأخبارِ والآثارِ الواردةِ في فترَةِ زَمْنِيَةِ مِنْ أَهْمَّ الْفَتَرَاتِ ، وهي التي جاءت بعد وفاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، إِلَى وَقْتِ اسْتَشْهَادِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ عَرْضِ الْأَرَاءِ وَالْتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا .

وقد طبع طبعات كثيرة ، وأفضل طبعة له طبعة مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية بمصر .

٦. « تحقيق موقف الصحابة من الفتنة » للدكتور محمد أمحزون : وهو عبارة عن رسالة دكتوراه ، تناول فيها الباحث أهمَّ الروايات والآثار الواردة في فترَةِ خِلَافَةِ الْخُلُفَاءِ الْأَرْبَعَةِ السياسية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

طبعته دار طيبة ، ومكتبة الكوثر في الرياض الطبعة الثالثة

٧. « عصر الخلافة الراشدة » للكتور أكرم ضياء العمري : وهو كتاب ناقد للرواية التاريخية بعيد عن التشنج أو التساهل ، طبعته مكتبة العبيكان الطبعة الرابعة .

٨. « أخطاء يجب أن تصحح من التاريخ » للكتور جمال عبدالهادي والدكتورة وفاء جمعة . وهي سلسلة من الكتب تتناول أخطاء ومفاهيم مغلوبة تشتهر عند بعض الكتاب أو بعض القراء ، وقع فيها التشويه المتعمد لتاريخنا الإسلامي الكبير .

٩. « التاريخ الإسلامي موافق وعبر » للكتور عبدالعزيز الحميدي .

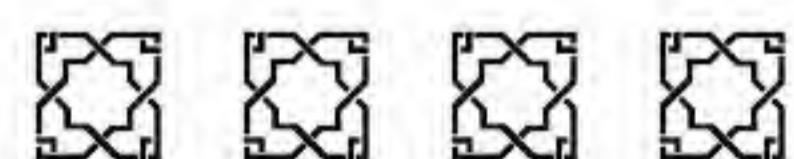
١٠. « عبدالله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام » للشيخ سليمان العودة .

١١. « لماذا يزيفون التاريخ ويعبثون بالحقائق » لإسماعيل الكيلاني .

١٢. « أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين » للكتور بشار عواد معروف .

١٣. « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » لمحمد صامل السلمي .

١٤. «أبو مخنف ودوره في نشأة الكتابة التاريخية» لعليّ كامل القرعان .
١٥. «المؤرخون العرب والفتنة الكبرى» للدكتور عدنان ملحم .
١٦. «مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبرى» للدكتور يحيى إبراهيم اليحيى .
١٧. «إعلام الأنام بما يجب نحو الأعلام» تأليف محمد عبد الحميد حسونة .



البَارِيُّ الْخَامِسُ
كُتُبُ شُوَهَتْ التَّارِيخُ الْإِسْلَامِيُّ

۷۸

ولا يغيب عنّا أن نذكر بعض الكتب التي يجب اتخاذ الحيطة والحذر عند قراءتها أو الاطلاع عليها والتّقلّ منها ، لأن قراءتها دون معرفة القواعد السابقة أو الإلمام بمناهج أصحابها ، أو جعلها مصدراً أساسياً في البحث ؛ قد أوقع كثيراً من الباحثين في أخطاء فادحة خطيرة ، يترتب عليها ولاءٌ وبراءٌ ، أو رسمٌ صورٌ مظلمة لبعض رموز الأُمّةِ الإسلامية .

والحقيقة أنّ هذه الكتب ؛ كتب تهريج ، أو أدب مخلوطٍ عسلٌ بسمّه ، ومُصنّفوها من أهل السّمّ والمزاج ، فإذا ظفروا بالنكتة ساقوها ولم يبالوا أصدقًا كانت أم كذبًا .

وسبق أن أشرنا^(١) إلى وجوب النّظر في الأخبار والروايات ؛ فإن كانت هذه الأخبار والآثار عن الآل والأصحاب تتحكي زُهْدُهُم وشجاعتهم وكرمُهُم وتضحيتهم وحسن خلقهم وجمال طبائعهم ولطف سجايَاهُم ، ولم تكن خارجةً عن الأصول العامّة للشريعة ولا هي ممّا تأباه الفطرة السّليمة ؛ فلا مانع من ذكرها وروايتها وكتابتها ؛ لأنها لا تمسّ أو تخدش أصلاً شرعاً ، ولا يوجد في روایتها ضرر أو مساس لمقام الآل والأصحاب رضي الله عنهم . أما إن كانت تلك الأخبار تتناول الفتنة ، أو بعض المواقف

(١) انظر ص (٣٢ ، ٣١ ، ٢٣) من هذا الكتاب .

الحاصلة ، أو بعض ما يُسٍء إلى مقام الآل والأصحاب ، أو فيها شيءٌ من المخالفة لأصول الشريعة العامة ، أو تخلّلها بعض الشوائب التي تمجّها وتأباهها الفطرة السوية ؛ فهذا النوع من الأخبار لابد من دراسة أسانيدها ، ومحاكمتها محاكمة عادلة ؛ لأن الإساءة لأهل البيت والصحابات رضي الله عنهم قدح في الشريعة وحملتها ، خاصة أن هذه الكتب ليست هي أصلاً لتاريخ الآل والأصحاب رضي الله عنهم ، وفي الكتب المعتمدة ما يُعني ويكتفي لرسم الصور المشرقة لتاريخ أولئك الأخيار الأبرار ، أفضل جيل عرفته البشرية وما زال ..

* من هذه الكتب التي يجب أن نحذر عند قراءتها :

١- « الأغاني » لأبي الفرج الأصفهاني :

فهو كتاب سمرٍ وشعرٍ وطربٍ ، لا يمثُّل إلى التاريخ بأيٍّ صلةٍ ، حشاه الأصفهاني بكثيرٍ من الكذب والمجون ، والشعوبية المقيمة وكذا الطعن في خلفاء الأئمة ، وفي بعض شخصيات آل البيت رضوان الله عليهم كسكينة بنت الحسين رضي الله عنها وغيرها ، في محاولةٍ مشبوهةٍ منه لاختراق جدار المناعة التي تشد المجتمعات الإسلامية إلى تراثها الروحي وإرثها الرّبانيّ ، ليسهلَ بعد ذلك انفصالها عن منابع القيم التي ترسخ ارتباطها بالماضي العريق ، لكي تصبح مهيئةً لقبول كل الصدمات والهجمات ، إثر

فقدانها مشاعر الاعتزاز بآصولها ، التي أَمْسَتْ - في تصورها الذي يريده الأصفهانيُّ وغيره - موضع الارتياب ، بعد أن انحرفت عنها تلك النفحات القدسيَّةُ التي كانت تتلقاها عند قراءةِ تاريخ آل البيت وأصحاب رَضِيَ اللَّهُ عنهم .

فانتهاكات الأصفهانيُّ في ذكر الروايات والأخبار في كتابه « الأغاني » لحرمات الإسلام كثيرةٌ واضحة لمن تأملَ هذا الكتاب وكمَا قلنا أنه تَعَدَّى الحرمات إلى القدح في حُرمة بيت النُّبُوَّةِ الذي يَحْتَلُّ مَكَانَ الْحُبُّ والتَّبَجِيلِ وَالْعِفَّةِ وَالْطُّهُرِ وَالْفَضْلِيَّةِ في قلوب المسلمين ، فقد صَوَّرَ الأصفهانيُّ سَكِينَةَ بنت الإمام الحُسَيْنِ وحفيدة الزَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ بنتِ المصطفى صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، صَوَّرَهَا بِصُورَةٍ تَرْبَأً عَنْهَا كُلُّ مُسْلِمٍ ، فكيفَ بِبَنْتِ الحُسَيْنِ سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟

فمن هذه الصُّورِ ما ذَكَرَه في كتابه « الأغاني » (٤٢/١٧) مِنْ أَنَّ سَكِينَةَ بنتَ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَتْ تُرَاوِدُ مُغَنِّيًّا تَابَ إِلَى اللَّهِ وَتَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ عَلَى الْغَنَاءِ ، فَهِيَ كَمَا يُصَوِّرُ الأصفهانيُّ مَهْمُومَةٌ وَمُغْتَمَّةٌ مِنْ تَوْبَةِ هَذَا الْمُغَنِّيِّ ، وَتَرِيدُ مِنْهُ مُعَاوِدَةَ الْغَنَاءِ عَنْدَهَا ، وَتَبْذُلُ جَهْدَهَا فِي إِغْوَائِهِ وَالْعِيَادَةِ بِاللَّهِ !

وَغَيْرُهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْقَصَصِ وَالْأَكَاذِيبِ ، وَقَدْ نَسِيَ الأَصْفَهَانِيُّ أَوْ تَنَاسَى مَا آلَتْ إِلَيْهِ سَكِينَةُ بَعْدَ اسْتِشَهَادِ أَبِيهَا الحُسَيْنِ وَنَكْبَةِ أُسْرِتِهَا

في كربلاء ، وفي كُلٌّ مِنْ هذه الزَّلَازِلِ مَا يُذْهِلُ الْعُقُولَ وَيُذْمِي الْقُلُوبَ ، فكيف بقلبِ سَكِينَةِ بُنْتِ الْحُسَيْنِ؟! (١) .

وكذلك أقدم الأصفهاني على فعلة شنيعة وهي نفيه أن تكون قصيدة الفرزدق التي يقول في مطلعها « هذا الذي تعرف البطحاء » قيلت في زين العابدين علي بن الحسين رَحْمَةُ اللَّهِ . وقد تصدّى للأصفهاني وكتابه الدكتور وليد الأعظمي جزاه الله خيراً في كتابه الفذ : « السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني » (٢) .

وها نحن نُحَذِّرُ مِنَ الاعتماد على كتاب « الأغاني » في قراءة تاريخ آل البيت والصحابية والصدر الأول مِنْ رجالات الأمة ، ونُحَذِّرُ مما ذُكِرَ فيه مِنَ الخزايا والطامات التي أشار إليها الأعظمي في « السيف اليماني » ، أما ما دون ذلك مما فيه مِنْ مليح الأدب والشعر الداعي

(١) « الأغاني والسيف اليماني » محمد مجدوب رحمه الله (مجلة الجامعة الإسلامية) بتصرف يسير .

(٢) إصدار (دار الوفاء - مصر) . وانظر ترجمة الأصفهاني مفصلة في « معجم المؤلفين » (٢٣٤/٢ ، ط الرسالة) ، ونشير هنا إلى أهم دراستين حول الرجل - عدا « السيف اليماني » - وهما كتابا : محمد أحمد خلف الله ، وشفيق جبري .

كما صُنِّفَ العدُيدُ مِنَ الكتب حول الأصفهاني ، والرجل مقدوّح فيه ، وانظر النّقد الشديد الذي وجّهه الخوانساري له في « روضات الجنات » ، ومنه قوله : « مع أني تصفحت كتابه « الأغاني » المذكور إجمالاً ، فلم أر فيه إلا هزلًا أو ضلالًا ، أو قصص أصحاب الملاهي اشتغالاً ، وعن علوم أهل بيت الرسالة اعتزالاً . . . » اهـ (٢١٢/٥ ط الدار الإسلامية) .

إِلَى مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَحَفْظِ الْعِفَّةِ وَالْأَعْرَاضِ ، وَمَا لَا ضَرَرَ فِي ذَكْرِهِ
فَلَا بَأْسَ مِنِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهُ ، فَقَدْ حَوَى الْكِتَابُ مِنَ الْأَشْعَارِ وَالْأَخْبَارِ
الْأَدْبَرِيَّةِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ وَفِي غَيْرِهِ غَنِيَّةٌ عَنْهُ .

٢- «الْعِقْدُ الْفَرِيدُ» لَابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ :

وَهُوَ كِتَابٌ فِي الْأَدْبِ وَحَكَايَةِ الْقَصَصِ الْطَّرِيفَةِ لَيْسَ إِلَّا ،
فَكِيفَ يَسْوَغُ لِعَاقِلٍ وَاعِنْ أَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ هَذَا الْكِتَابَ مَصْدِرًا أَسَاسِيًّا
لِبَحْثٍ فِي حَقْبَةِ مِنْ أَهْمَمِ الْحَقْبَاتِ الْتَّارِيْخِيَّةِ؟!
يَقُولُ مَحْقُوقُ الْكِتَابِ : «فَالْكِتَابُ مُخْلُوطٌ صَحِيحٌ وَبُواهِيٌّ ، مَحْذُوفٌ
مِنْهُ الْإِسْنَادُ وَالرِّوَاةُ ، وَاعْتَمَدَ عَلَى مَصَادِرٍ لَا يَجُوزُ النَّقلُ مِنْهَا»^(١) .

٣- «الْإِمَامَةُ وَالسِّيَاسَةُ» الْمُنْسُوبُ لَابْنِ قُتَيْبَةَ :

وَهُوَ كِتَابٌ مُنْحَوِّلٌ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ لِعَدَّةِ أَسْبَابٍ مِنْ أَهْمَهَا :
أَنَّ الَّذِينَ تَرَجَّمُوا لَابْنِ قُتَيْبَةَ لَمْ يَذْكُرُوا أَوْ يَنْسِبُوا لَهُ أَيَّ كِتَابٍ
بِاسْمِ «الْإِمَامَةُ وَالسِّيَاسَةُ» .

بَ . أَنَّ مُؤْلِفَ الْكِتَابِ يَرْوِيُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بِشَكْلٍ يَشْعُرُ
بِالْتَّلَقِيِّ عَنْهُ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

(١) انظر : مقدمة تحقيق العقد الفريد (١ / ١٦) الطبعة الثانية ، مكتبة ابن تيمية ، وانظر
كلام العلامة محمد رشيد رضا في تفسير المنار على الكتاب (٥ / ٨٥). وانظر
كذلك : كتب حذر منها العلماء لشهر حسن سلمان (٢ / ٤٥) .

ليلي الفقيهُ قاضي الكوفة ، تُوفِيَ سنة (١٤٨هـ) ، والمعروفُ أنَّ ابنَ قُتيبةَ لم يُولدَ إلَّا سنة (٢١٣هـ) ، أيَّ بَعْدَ وفاةِ ابنِ أبي ليلي بخمسةِ وستينَ عاماً !!

ج. مَنْ يطالعُ الْكِتَابَ يرىَ مِنْ الْوَهْلَةِ الْأَوَّلَى أَنَّ صَاحِبَهُ كَانَ قدْ أَقَامَ فِي دِمْشَقَ وَالْمَغْرِبِ ، بَيْنَمَا الْمَعْرُوفُ وَالْمَشْهُورُ عَنِ ابنِ قُتيبةَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ (بَغْدَادَ) إلَّا إِلَى دِينُورِ .

وَقَدْ قَامَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ وَالْمُحَقِّقِينَ بِبَيَانِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَكْذُوبٌ عَلَى ابنِ قُتيبةَ ؛ مِنْهُمْ :

- الدَّكْتُورُ ثُرُوتُ عَكَاشَةُ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ « الْمَعَارِفُ » لِابنِ قُتيبةَ ، وَقَدْ تُولِيَ الدَّكْتُورُ (وَزَارَةُ الْقَاهْرَةِ) فِي مِصْرِ فِي السَّنِينِ الْسَّتِينِ .

- مُحَمَّدُ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ فِي مُقْدِمَةِ كِتَابِ « عَيْنُ الْأَخْبَارِ » لِابنِ قُتيبةَ .

- جَبْرَائِيلُ جَبْرُورُ فِي « مَجَلَّةِ الْأَبْحَاثِ » (سَنَةُ ١٣٣٦هـ ج-٣) .

- مَحْبُ الدِّينُ الْخَطِيبُ فِي مُقْدِمَةِ كِتَابِ « الْمَيْسِرُ وَالْقَدَاحُ » لِابنِ قُتيبةَ .

- الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَجَمُ فِي « الْإِمَامَةُ وَالسِّيَاسَةُ الْمُنْسُوبُ لِابنِ قُتيبةَ مَنْ هُوَ مَؤْلِفُهُ » « مَجَلَّةُ الْأَبْحَاثِ » (بَيْرُوتُ سَنَةُ ١٤١٤هـ) .

وَغَيْرُهَا مِنَ الْدِرَاسَاتِ .

٤- « مَرْوِجُ الْذَّهَبِ » لِلْمَسْعُودِيِّ :

وَهُوَ كِتَابٌ خَالٍ مِنَ الْإِسْنَادِ وَمَمْلُوءٌ بِالْخَرَافَاتِ وَالْحَكَايَاتِ

العجيبة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وفي تاريخ المسعودي مِنَ الأكاذيب ما لا يحصيه إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، فكيف يوثق بحكايةٍ منقطعةٍ بالإسناد ، في كتاب قد عُرِفَ بِكثرةِ الكذب »^(١) .

وقال ابن خلدون رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « في كُتبِ المسعودي والواقدي من المطعنِ والمَغْمَرِ ما هو معروفٌ مشهورٌ بين الحفظةِ الثقات »^(٢) .

٥. « شرح نهج البلاغة » لابن أبي الحديد المعتزلي :

وهو ضعيفٌ عندَ علماء الجرح والتعديل ، بل الناظرُ في سبب تأليف ابن أبي الحديد لكتابه هذا ، يجدُ نفسهُ ملزماً بأن يُشكّ في الكتابِ وصاحبِه ؛ فقد أَلْفَهُ مِنْ أَجْلِ الْوَزِيرِ ابْنِ الْعَلْقَمِيِّ الَّذِي كَانَ سبِيباً فِي مَقْتَلِ (مليون) مُسْلِمٍ فِي بَغْدَادٍ عَلَى يَدِ التَّتَارِ .

قال الخوانساريُّ عن كتاب ابن أبي الحديد هذا : « صنفه لخزانة كتب الْوَزِيرِ مَؤِيدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلْقَمِيِّ »^(٣) .

حَتَّى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ذَمُوا صَاحِبَ الْكِتَابِ وَكَتَابَهُ ؛ فَقَالَ الْمِيرَزا حَبِيبُ اللَّهِ الْخَوَئِيُّ يَصِفُّ ابْنَ أَبِي الْحَدِيدِ : « لَيْسَ مِنْ أَهْلِ

(١) « منهاج السنة » : ٤/٨٤ .

(٢) « تاريخ ابن خلدون المقدمة » (ص ٩) .

(٣) « روضات الجنات » للخوانساري (٥/٢٠-٢١) .

الدرائية والأثر .. وأن رأيه فاسدٌ ونظره كاسدٌ .. وأنه أكثر من اللجاج .. وأنه أضلَّ كثيرًا وضلَّ عن سوءِ السبيل » .

أما عن كتابه ؛ فوصفه الميرزا بصفاتٍ عدَّة منها : « جَسَدُ بلا روح .. يدور على القشر دون اللباب .. ليس له كثير فائدة .. فيه تأويلاتٌ بعيدة تَشْمَئِرُ عنها الطباع ، وتنفرُ عنها الأسماع »^(١) .

٦- كتاب « السقيفة » لسليم بن قيس :

شخصيةٌ مجهولة ، والطريق إلى كتابه ضعيفٌ عند الجميع ، وفيه من التَّشْوِيهِ لآلِ الْبَيْتِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ ، فهو يذكرُ بعض الروايات المكذوبة والباطلة التي تَحْطُّ مِنْ قَدْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ بَنِ أَبِي طَالِبٍ الشَّجَاعِ الْمِقْدَامِ ، منها :

- أنه جُنْ - والعياذ بالله - عن انتزاع حَقِّهِ .

- أنه أركب فاطمة الزهراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى حَمَارٍ فِي اللَّيْلِ لِيَسْتَجِدِي الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ لِيَقُومُ بِانْتِزَاعِ الْخِلَافَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

- أنه أخفى القرآن الصحيح ، وترك الناس يعتمدون على قرآن ناقص !

(١) انظر : « منهاج البراعة شرح نهج البلاغة » للميرزا حبيب الله الخوئي (١٤/١ طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت) .

أنه ترك الصحابة يضربون زوجه سيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء أمّا عينيه دون أن يحرّك ساكنا ، وغيرها من الأخبار التي يردها النّقل الصحيح ولا يرتضيها ذوق العقلاة ، كما بين ذلك غير واحد كأمثال آية الله محمد فضل الله فقد أنكر الروايات التي ينشرها بعض من يريد تهيئة الناس وتفرقهم وإبعادهم عن الحقائق التي توحدهم كما يفعل من ينقل عن كتاب سليم بن قيس وغيره ، فآية الله محمد فضل الله استنكر نشر مثل هذه الروايات الباطلة التي تذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتحم بيت علي رضي الله عنه وكسر الباب أو أحرقه ، وأنه كسر ضلع فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأسقط جنينها محسنا ، وبين فضل الله أن هذا أمر مستبعد ولا يقبله العقل مبينا أن محبة المسلمين لفاطمة رضي الله عنها كبيرة ، وهذا يقتضي عدم إقدام أحد على فعل مثل هذا الأمر^(١) .

وقد دعم وأيد آراء فضل الله هذه الكثير من العقلاة مثل الأستاذ أحمد الكاتب^(٢) . لكن هذه الحركة التصحيحية والمتعلقة

(١) انظر : « أمة في رجل محمد حسين فضل الله » لحمد الجزائري (ص ٢١٩)

(٢) انظر : مقال : « فضل الله يقود ثورة ثقافية ويشكّو من الإرهاب » . صحيفة الحياة ١٢/١ . وللأستاذ أحمد الكاتب بحث مهم بعنوان « أسطورة مظلومة الزهراء » وهو بحث قيم نَقَدَ فيه جميع الأخبار والأثار الباطلة حول هذا الأمر .

واجهت هجوماً عنيفاً من قبل بعض المتعصبين حتى أن هؤلاء كفروا فضل الله وشككوا في إيمانه وعقيدته وإخلاصه ، كل هذا من أجل إنكار حديث باطل لا يصح ، ولمن أراد الاطلاع على تكfir فضل الله والطعن فيه بسبب إنكاره هذا الأمر يرجع لكتاب (فتنة فضل الله) لمحمد باقر الصافي . وكتاب (مؤسسة الزهراء) لجعفر العاملي ، وكتاب (الجامعة العلمية تدين الانحراف) لمحمد علي هاشمي المشهدـي .

ثم إن كتاب (السقية) الذي يذكر مثل هذه الترهات الباطلة مشكوك في صحته أصلاً ، بل وُصف بالكتاب الموضوع والمسبوه .

قال شيخ الطائفة المفید : « إن هذا الكتاب غير موثوق به ، ولا يجوز العمل على أكثره ، وقد حصل فيه تخليط وتدليس »^(١) .
وقال الغضائري : « في الكتاب مناكير مشهورة ، وما أظنه إلا موضوعاً »^(٢) .

وقال الحلي عن كتاب سليم بن قيس هذا : « كتابه موضوع . . . وأسانيده مختلقة »^(٣) .

(١) « تصحيح اعتقادات الإمامية » (ص ١٤٩/٥) .

(٢) « الرجال » لابن الغضائري (ص ١١٩) ترجمة سليم بن قيس رقم الترجمة ١٩٣ .

(٣) انظر : « كتاب الرجال لابن داود الحلي » (ص ١٠٧) ترجمة سليم بن قيس رقم ٧٣٢

وذكر الحلي كذلك أن أبان بن أبي عياش متهم بالكذب ووضع الحديث ، وقال : « قيل إنه وضع كتاب سليم بن قيس »^(١) . وقال الغضائري في ترجمة أبان أبي أبان عياش : « ضعيف لا يلتفت إليه وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس عليه »^(٢) . وكذلك هاشم معروف الحسني قال : « سليم بن قيس وهو أحد المشبوهين والمتهمين بالكذب ، وقد ورد في الكتاب المنسوب إليه أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنه كان في حدود الستين من العمر »^(٣) .

٧- كتاب « السقيفة » لعبد العزيز الجوهري ؛ وهذا الكتاب ساقط لا قيمة له ولا وزن لعدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : أن مؤلفه مجهول الحال ، وليس له في كتب الجرح والتعديل والرجال أي تزكية أو توثيق سوى ما ذكره ابن أبي الحديد في شرحه على « نهج البلاغة » من تزكية له ، وقد بينما فيما سبق حال ابن أبي الحديد نفسه ، وأنه ليس من أهل الدرأة والأثر ولا يعتد بتزكيته أصلا ، فقد قال الخوئي . وهو يرد تزكية ابن أبي الحديد للجوهري : « الرجل لم تثبت وثاقته - أي الجوهرى - ،

(١) المصدر السابق (ص ٢٢٦-٣٠٢) .

(٢) « الرجال » لابن الغضائري (ص ٣٦) .

(٣) « الموضوعات في الآثار والأخبار » لهاشم معروف الحسني (ص ١٨٤) .

إذ لا اعتداد لتوثيق ابن أبي الحديد ^(١) . ومما يزيدنا يقيناً بأن الجوهي مجھول الحال فعل الطوسي في « الفهرسة » حيث ذكر الجوهي ، وبين أن له كتاب السقیفة . وبالرجوع إلى مقدمة الطوسي لكتابه « الفهرسة » نجده يقول : « فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والجرح ، وهل يعول على روايته أم لا » ^(٢) . والطوسي عند ذكره للجوهي لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً مما يدل على جهالته ^(٣) .

الاعتبار الثاني : عند تصفح كتاب السقیفة نجد أن مؤلفه يأتي بالمنکر من الروايات والأقوال التي لم يتابعه عليها ولم ينقلها أحد غيره مما يجعلنا نشك في الكتاب ومؤلفه خاصة وأنه يتحدث عن مرحلة خطيرة و مهمة ، لا يقبل القول فيها إلا ببراهين ودلائل ساطعة وواضحة وأسانيد صحيحة .

الاعتبار الثالث : جل أسانيد ورجال كتاب السقیفة ضعيفة ، وفيها من المجاهيل والضعفاء ما الله به عليم ، فمثلاً ، يقول الجوهي : « حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سيار عن سعيد الأنصاري عن رجاله ». فمن هو أحمد بن إسحاق

(١) « معجم رجال الحديث » للخوئي (١٤٢/٢) .

(٢) « مقدمة الفهرسة » للطوسي (ص ٢) .

(٣) « الفوائد الرجالية » للسيد علي أبو الحسن (ص ١٧٣) .

هذا لا ندرى ! ، ومن هم رجال سعيد ، الله أعلم ؟^(١) .

٨ - « تاریخ الیعقوبی » :

وهو يأخذ مصادر الروایة بشكل رئيسي من الواقدي وأبي مخنف لوط بن يحيى ، والكتاب يستعرض تاريخ آل البيت والصحابۃ بشكل مُرسَلٍ لا إسناد فيه . وقد أكثر من ذكر عبارات الضعف والوهن ، مثل : (قيل ، وروي ، وروى بعضهم ، وقال بعضهم . . .)^(٢) .

وهذا الیعقوبی يتکبر ویتعالى عن إطلاق لفظ خلیفة على أبي بكر وعمر وعثمان ، بينما يصف علیاً بوصیٰ مُحَمَّدٍ صلی اللَّهُ علیه وآلہ وسلم ورضی اللَّهُ عن الجمیع ، وهذا إجحاف وتعال لا یقبل من تصدی لكتاب تاریخ الآل والأصحاب .

والرجل له مواقف عدائية ضد الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وخلفية مسبقة قبل كتابته للتاریخ ، مما يفقده المصداقية .

وكتاب الیعقوبی ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : جمع فيه الأساطير والخرافات عن الأمم السابقة وكثيراً ما یستدل من الإنجيل والتوراة على حياة وأخبار الأنبياء ويترك القرآن الكريم الذي لم یتطرق إليه شك ولا ريبة ، فتأمل .

(١) « السلسلة الضعيفة » عند حديث ٤٩٧٢ فقد فصل الرد العلامة الألباني رحمه الله .

(٢) تاریخ الیعقوبی (١٦٨/٢-١٧١) .

أما القسم الثاني : يتحدث فيه عن سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء من بعده بإيجاز مدخل وحشو للروايات المنقطعة والمرسلة والأكاذيب .

وقيمة الكتاب العلمية قليلة جدا ؛ قال الدكتور محمد صامل السلمي - وهو يتحدث عن « تاريخ العقوبي » : « هذا الكتاب يمثل الانحراف والتشویه الحاصل في كتابة التاريخ الإسلامي ، وهو مرجع لكثير من المستشرقين والمستغربين الذين طعنوا في التاريخ الإسلامي وسيرة رجاله »^(١) .

٩. « فرائد السبطين » للحمويتي . قال عنه وعن كتابه الحافظ الذهبي : « كان حاطب ليل ، جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة »^(٢) .

١٠. « المختصر في أخبار سيد البشر » لأبي الفداء . وهذا الكتاب كسابقه ، فيه من الأباطيل والأخبار الموضوعة الشيء الكثير .



(١) « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » (٥٢١) .

(٢) الدرر الكامنة (٦٧ - ٦٨) .

الخاتمة

- ١- ضرورة تقديم منهج الكتاب والسنّة عند الحديث عن آل البيت والصحابّة والصدر الأول من الإسلام رضي الله عنهم .
- ٢- الاهتمام بصحة النقل والرواية مبدأ شرعي ، لا يصح التساهل فيه أبداً .
- ٣- بيان الكتب المهمة التي ينبغي الاعتماد عليها عند صياغة وكتابة وقراءة التاريخ الإسلامي .
- ٤- التحذير من خطورة الاعتماد على المصادر والمراجع غير الأصلية والموثقة في التاريخ الإسلامي ، مما يتربّع عليه استقاء معلومات غير صحيحة أو مشوهة ، سواء أكان بقصد وسوء نية ، أم بجهل وتساهل .
- ٥- أخيراً : ينبغي على كاتب وقارئ التاريخ الإسلامي أن لا يطلق العنان لخياله ؛ فيسرد الأحداث سرداً ، أو يصدر الأحكام جزافاً ، أو ينحاز إلى جانب أو مبدأ أو قضية ، مما قد يوقعه في أخطاء جسيمة ، فقد يأتي السرد مبتوراً أو مشوهاً ، وقد تأتي الأحكام ظالمةً ، أو غير مقنعة ، أو لا ترتكز على أسس وأصول ثابتة صحيحة ، مما يؤدي إلى ضياع الحقائق وطمسها .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلام على نبينا الأمين وآلـهـ الطـيـبـيـنـ وـصـحـابـتـهـ الغـرـ المـيـامـيـنـ .

دعوة لابداء الرأي

أخي القارئ : إن هذا العمل إنتاج بشرى قابل للصواب والخطأ ، فلا تحرمنا من إبداء رأيك فيه أو إرسال ملحوظاتك عليه ، فرأيك مهم بالنسبة لنا ؛ وذلك ليكتمل العمل في الطبعات القادمة ، وبهذا تكون قد تعاونت معنا على البر والتقوى وشاركت معنا بجهد مشكور في خدمة العلم .

المؤلف : عبد الكريم بن خالد الحربي

Alharrbi@gmail.com

الكتاب

٦	تقديم الشيخ الدكتور عائض القرني
٧	تقديم الشيخ الدكتور حاتم الشريفي العوني
٩	مقدمة المؤلف
١١	الباب الأول : أسباب القصور في قراءة التاريخ
	السبب الأول : أنَّ كثيراً مِنْ أبناءِ المسلمين وقعوا ضحاياً لِمَا كَتَبَهُ بعضُ المستشرقين والمتأثرين بهم
١٣	السبب الثاني : غيابُ العِلْمِ الشَّرِيعِيِّ ، وقلةُ الوعي والمعرفة ، والجهلُ بمناهجِ علماءِ التَّارِيخِ وقواعدِهِم
١٦	بيانُ مَنهجِ الإمامِ ابنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ في كتابِهِ التَّارِيخِيِّ « تارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ »
١٧	السبب الثالث : ما يُدَنِّدُ به بعضُ الكَتَبَةِ مِنْ إِمْكَانِيَّةِ التَّسَاهُلِ فِي روايَةِ التَّارِيخِ
٢١	الباب الثاني : قواعد في رد الشبهات حول تاريخ آل البيت الاتهامات والشبهات الموجهة إلى تاريخ آل البيت والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ :
٢٥	الباب الثالث : قواعد في رد الشبهات حول آل البيت . على المسلم الحصيف الحذرُ مِنْ خَمْسَةِ أُمُورٍ هَامَةٍ تَتَعَلَّقُ بِتارِيخِ آلِ الْبَيْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ :
٤٥	الأمر الأول : أنَّ مكانةَ آلِ الْبَيْتِ الرَّفِيعَةِ قد سَهَّلَتْ عَلَى بَعْضِ أَعْدَاءِ الدِّينِ التَّسَلُّلَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
٤٥	الأمر الثاني : أنَّ الأَحَادِيثَ الْمَكْذُوبَةَ الْمُوْضَوْعَةَ فِي فَضَائِلِ آلِ الْبَيْتِ

٤٧	رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
٥٠	الأمر الثالث : أن الفضائل الثابتة في حق آل البيت لا تعني انفرادهم وتخصيصهم بتلك الفضائل الواردة دون غيرهم .
٥٠	الأمر الرابع : أن الاعتماد على النسب وحده لا يكفي .
٥٠	الأمر الخامس : حَضْرَ آلِ الرَّسُولِ ﷺ في عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحَسِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَفِي تِسْعَةِ مِنْ أَبْنَاءِ الْحَسِينِ فَقَطْ لَا يَصِحُّ
٥٧	الأمر السادس : كثيرة هي الأقوال المتناثرة بين طيات الكتب المشبوهة . والجواب عنه من وجهين :
٦٥	الباب الرابع : من أهم الكتب المعتمدة في التاريخ الإسلامي * بعض المصادر التاريخية التي يمكن أن يعتمد عليها في قراءة وصياغة التاريخ الإسلامي
٦٧	* هناك كتبًا لا تختص بالتاريخ ، قد أودع فيها بعض الأحداث المهمة مثل كتب الأحاديث ، والمسانيد ، والمعاجم
٧١	* وكذلك كتب تراجم الصحابة ، ومنهم آل البيت رضي الله عنهم وأهمها وأشملها
٧٢	* أما الكتب المعاصرة
٧٣	بعض الكتب المهمة
٧٧	الباب الخامس : كُتُبُ شَوَّهَتِ التَّارِيخِ الإِسْلَامِيِّ .. .
٨٠	* بعض المراجع والكتب التي يجب أن نحذر عند قراءتها .
٩٣	الخاتمة .. .
٩٦	المحتويات .. .